ثورة 30 يونيو 2013

أ. مقدمة مصورة

https://youtu.be/u3zx4-RPpmE

https://youtu.be/GQltNopb97k

https://youtu.be/0xPPI4eAGzA

https://youtu.be/m94Q2BgOpNk

https://youtu.be/reXxe9BoU90

https://youtu.be/LbeOW2VHM2o

https://youtu.be/dWAXx-GtF4M

https://youtu.be/08wUv0_x1Yo

https://youtu.be/ofV9Lfnn4bw

https://youtu.be/pPOtjR5FH4g

https://youtu.be/sJTdrv925CM

https://youtu.be/nGqA6Huk8C4

https://youtu.be/Ro1AWcep-5s

https://youtu.be/WDutMLEr6Ik

https://youtu.be/9JUbH4EUr2g

https://youtu.be/5nnNIlvjYh4

https://youtu.be/jM8dQHpAgT8

2. يوميات ثورة 30 يونيو 2013

الاثنين 1 يوليو

بيان القوات المسلحة أعاد الثقة إلى الشارع المصري 4 دقائق و41 ثانية رسمت الساعات الأخيرة في عمر النظام .

قال المتحدث العسكري عقيدة وثقافة القوات المسلحة المصرية لا تسمح بانتهاج سياسة الانقلابات العسكرية.

مع فجر يوم الإثنين الأول من يوليو كان الشعب في انتظار بيان القوات المسلحة خاصة عقب انتهاء المهلة المحددة بأسبوع، وفى فجر ذلك اليوم رفعت القوات المسلحة على الحدود درجة الاستعداد لمنع دخول أي عناصر خارجية إلى البلاد وتأمين الحدود الشرقية والجنوبية والغربية بشكل كامل، تحسبا لمحاولات بعض العناصر المسلحة الوصول إلى أماكن حيوية أو ميادين التظاهرات وإحداث حالة من الفوضى، وتم إعادة الانتشار في سيناء خاصة بعد إعلان عاصم عبد الماجد ومحمد الظواهري أنه في حالة سقوط النظام سوف يعلن الجهاد، وهو ما دعا القوات المسلحة لاتخاذ كافة الإجراءات الاحترازية، حيث استعانت بفرق من الصاعقة والمظلات والقوات الخاصة البحرية في أعمال تأمين وقام قادة الجيوش والمناطق العسكرية بالمرور على القوات المتواجدة في الشوارع.

وقام قادة المناطق العسكرية (المركزية والغربية والشمالية والجنوبية (بمتابعة وضع القوات على الأرض وفى المحافظات التي كلفت بتأمينها وقامت القوات المسلحة بنشر أرقام الاستغاثة الخاصة على صفحة المتحدث الرسمي للقوات المسلحة على موقع التواصل الاجتماعي الفيس بوك، مع خريطة توضح تقسيم المناطق العسكرية لتسهل على المواطنين معرفة أرقام التليفون الخاصة بالاستغاثة للمحافظة المقيم فيها.

وقام قادة الجيشين الثاني والثالث الميداني بجولات ميدانية في محافظات القناة وسيناء، وقامت القوات البحرية بالتعاون مع الجيشين الثاني والثالث الميداني بتأمين المجرى الملاحي لقناة السويس،

أصدر الفريق مهاب مميش رئيس مجلس إدارة هيئة قناة السويس بيانا يؤكد فيه على أن المجرى الملاحي آمن تماما أمام الملاحة الدولية. وعادت الجموع

التي تطالب برحيل النظام إلى الشوارع مرة أخرى بعد ظهر يوم الإثنين الأول من يوليو لتواصل مطالبها بسقوط النظام.
وفى الساعة الرابعة والنصف كان بيان القوات المسلحة الذى وصفه الخبراء بأنه البيان رقم 2 للثورة ليضع ملامح اللحظات الأخيرة من عمر النظام ليمنحه مهلة 48 ساعة للتوافق وإعادة لم الشمل ووحدة الصف حفاظا على الأمن القومي المصري الذى بات مهددا بسبب الانقسامات الداخلية، حيث ألقى أحد ضباط القوات المسلحة بيان القيادة العامة في وقت لم يتجاوز أربع دقائق وواحدا وأربعين ثانية، حفرت كلماته في قلوب المصريين لتعود سيول المتظاهرين زاحفة باتجاه ميدان التحرير ومحيط قصر الاتحادية وقصر كوبرى القبلة الذى نقل إليه الرئيس ليمارس مهام عمله من هناك بعد استحالة وصوله إلى قصر الاتحادية بسبب الجموع الغاضبة التي أحاطت بالقصر .
وارتفعت صيحات التكبير في كافة الميادين على مستوى الجمهورية عقب البيان، وخرجت جموع الشعب تهتف برحيل النظام، في الوقت ذاته اعتبر مؤيدو الرئيس أن بيان القوات المسلحة انقلابا على السلطة وطالبوا الرئيس بضرورة إقالة الفريق أول عبدالفتاح السيسي وزير الدفاع والإنتاج الحربى القائد العام للقوات المسلحة، وحاول صفوت حجازي إلهاب الجماهير في ميدان رابعة العدوية ومعه عدد من قيادات التيار الديني، وقام مؤيدو الرئيس بالحشد للخروج في محافظات اخرى مقابل الحشود الشعبية التي خرجت مطالبة برحيل النظام.
وحاولت وسائل الإعلام المؤيدة للرئيس ترديد أنه حدث انقلاب عسكري فجاء ردا قاطعا على لسان المتحدث الرسمي باسم القوات المسلحة العقيد أركان حرب احمد محمد على قائلا «في ضوء ما يتردد على لسان بعض الشخصيات على وسائل الإعلام المختلفة، والتي تحاول توصيف بيان القيادة العامة للقوات المسلحة على أنه «انقلاب عسكري» - تؤكد المؤسسة العسكرية على ما يلى: أن عقيدة وثقافة القوات المسلحة المصرية لا تسمح بانتهاج سياسة «الانقلابات العسكرية» وقد سبق أن نزلت القوات المسلحة للشارع المصري في أعوام (1977 - 1986 - 2011) ولم تنقلب، بل كانت دائماً تقف مع إرادة الشعب المصري العظيم وطموحاته نحو التغيير والإصلاح.

وأضاف العقيد أحمد على جاء بيان القوات المسلحة بغرض دفع جميع الأطراف السياسية بالدولة لسرعة إيجاد حلول للأزمة الراهنة والتوصل إلى صيغة من التوافق الوطني الذى يلبى متطلبات الشعب المصري.
وقال «إننا نؤكد أن بيان القيادة العامة للقوات المسلحة يعد تفاعلاً مع نبض الشارع المصري، وقد أكد على أن القوات المسلحة لن تكون طرفاً في دائرة السياسة أو الحكم ولا ترضى أن تخرج عن دورها المرسوم لها في الفكر الديمقراطي الأصيل النابع من إرادة الشعب.»

الثلاثاء 2 يوليو..

خطاب الرحيل دعوة للاقتتال ساعدت المعارضة على الحشد مع بداية يوم الثلاثاء الثاني من يوليو اليوم الاول للمهلة التي حددتها القوات المسلحة واصلت الجموع المؤيدة للنظام في ميدان رابعة العدوية اعتصامها لليوم الخامس على التوالي ومطالبة بضرورة التزام المعارضة بنتائج الانتخابات الرئاسية معتبرته أنها الشرعية الدستورية التي يجب أن يلتزم الشعب بها، كما دعوا إلى تظاهرات مؤيدة للرئيس السابق (محمد مرسى) أخرى بميدان النهضة أمام جامعة القاهرة، بدعوى مساندة الشرعية، في الوقت ذاته كانت جموع الشعب المصري تستعد ليوم فاصل في تاريخ حكم النظام وقامت المعارضة تقودها الحركة الشبابية تمرد تحشد الجماهير استعدادا لليوم الفصل في حياة النظام ، وقام المتحدث العسكري بنشر بيان القوات المسلحة باللغة الانجليزية والتأكيد على ان بيان القوات المسلحة لا يعنى انقلابا عسكريا لان عقيدة القوات المسلحة المصرية ترفض ذلك ولا تتخذه منهجا , وانما هي تعمل لحماية ارادة الشعب المصري.
وقال المتحدث الرسمي في بيان له على صفحته على موقع التواصل الاجتماعي أن القوات المسلحة تؤكد على أن عناصر التأمين التابعة لها بالشارع المصري موجودون في أماكن ثابتة ، ولا يتحركون خارج هذه الأماكن إلا بأوامر من القيادة العامة للقوات المسلحة، ولذلك نؤكد على الآتي: أهمية توخى المواطنين المصريين بكافة أنحاء الجمهورية الحيطة والحذر من اقتراب أية أفراد يرتدون الزى العسكري وأهمية التحقق من شخصيتهم قبل التعامل معهم
أن أفراد القوات المسلحة لديها أوامر عسكرية بالتعاون في الكشف عن هويتهم وإبراز تحقيق الشخصية العسكرية في حالة تطلب الموقف ذلك.

تحذر القوات المسلحة المصرية أية عناصر مدنية من انتحال الصفة العسكرية أو ارتداء الزى العسكري دون وجه حق ... كما تحذر من أية أعمال اقتراب مشبوه تجاه الوحدات والمنشآت العسكرية وتجمعات المواطنين المصريين ، وأن من يخالف ذلك فسوف يعرض حياته للخطر أو للمسائلة القانونية وفقاً لمقتضيات القانون . وبدأت الحشود تتزايد من الجانبين الا ان الحشود المعارضة للنظام والمطالبة برحيل الرئيس فاقت التوقعات وإعادة إلى الاذهان مشهد يوم الأحد 30 يونيو معلنة الاستمرار في الميادين حتى انتهاء المهلة التي حددتها القوات المسلحة وتحول ليل القاهرة والميادين في المحافظات إلى نهار ساطع بصيحات أبناء الشعب المطالبة برحيل النظام في الوقت الذى كانت الحشود المؤيدة قد تواجدت أمام جامعة القاهرة تطالبه بالاستمرار وتواصل مطالبة المعارضة بالنزول على شرعية الصندوق ، وفجأة تحولت المنطقة إلى ساحة قتال بين المؤيدين والمعارضين للرئيس وقد التقى في صباح ذلك اليوم الدكتور محمد مرسى مع الدكتور هشام قنديل رئيس الوزراء والفريق أول عبدالفتاح السيسي وزير الدفاع والإنتاج الحربى لمتابعة مستجدات الساحة السياسية، وذلك بحسب بيان رئاسة الجمهورية، ثم أتبع ذلك بيان للرئاسة أكدت فيه على تلقى الرئيس السابق محمد مرسى مكالمة هاتفية من الرئيس الأمريكي باراك أوباما حيث أكد الرئيس الأمريكي أن الإدارة الأمريكية تتعامل مع القيادة المصرية المنتخبة من الشعب المصري وتدعم التحول الديمقراطي السلمى في مصر. وتناولت المكالمة تطور الأحداث الجارية والمساعي الحثيثة لاحتواء المطالب التي عبر عنها المصريون بكافة أطيافهم في الميادين المختلفة. وأكد الرئيس على مضى مصر قدماً في التحول الديمقراطي السلمى المبنى على الدستور والقانون. وتطابقت وجهتا نظر الرئيسان حول أهمية سلمية التظاهرات واستنكار الجميع لأى مشاهد عنف أو اعتداء على المواطنين وخاصة النساء. وقد أكد الرئيسان حرصهما على التواصل المستمر وعبر الرئيس أوباما عن شكره للجهود المصرية في الحفاظ على أمن وسلامة مواطنيه ومنشآته في مصر، وذلك حسب بيان الرئاسة في مساء يوم الثلاثاء الماضي 2يوليو وقبيل كلمة الرئيس السابق والتي اعتبر البعض تلك المكالمة بأنها تصريح أمريكي بمساندة الرئيس السابق للبقاء في السلطة. وجاءت كلمة الرئيس السابق محمد مرسى مساء الثلاثاء مخيبة

لآمال المعارضة حيث اكد أن الدولة المصرية الديمقراطية المدنية الحديثة هي أهم مكتسبات ثورة 25 يناير المجيدة ولن تسمح مصر بكل قواها بالعودة إلى الوراء تحت أي ظرف من الظروف. فقد دفع الشعب المصري من دماء أبنائه و من استقراره و من تعطل مسيرة التنمية ثمنًا غاليًا لبناء دولته الجديدة ولقد اخترنا جميعًا الآليات الديمقراطية كخيار وحيد لتكون الطريق الآمن لإدارة اختلافنا في الرؤى.

وقال إن مؤسسة الرئاسة قد أخذت خطوات عملية لتفعيل آلية المصالحة الوطنية التي أعلنتها في الخطاب الأخير للأمة المصرية بمناسبة مرور عام على تحمل المسئولية و تهدف تلك الآلية إلى العمل على التواصل بين كافة القوى السياسية للتوافق حول مسار و خطوات واضحة لمعالجة القضايا الوطنية المثارة من قبل الشارع ، وقال بيان صادر عن رئاسة الجمهورية "أن البيان الصادر عن القيادة العامة للقوات المسلحة لم تتم مراجعة السيد رئيس الجمهورية بشأنه و ترى الرئاسة أن بعض العبارات الواردة فيه تحمل من الدلالات ما يمكن أن يتسبب في حدوث إرباك للمشهد الوطني المركب، وأضاف أن الرئاسة ماضية في طريقها الذى خططته من قبل لإجراء المصالحة الوطنية الشاملة استيعابا لكافة القوى الوطنية و الشبابية و السياسية و استجابة لتطلعات الشعب المصري العظيم بغض النظر عن أي تصريحات من شأنها تعميق الفرقة بين أبناء الوطن الواحد و ربما تهدد السلم الاجتماعي أيا كانت الدافع وراء ذلك

وقال لا يزال الرئيس يجرى مشاورات مع كافة القوى الوطنية حرصًا على تأمين مسار التحول الديمقراطي وحماية الإرادة الشعبية. وكان الرئيس السابق قد انتقل إلى قصر القبة الذى حاصره المتظاهرون أيضًا ونقلت أسرته إلى دار الحرس الجمهوري لتأمينها.

الاربعاء 3 يوليو ..

يوم الرحيل.. وانتصار إرادة الشعب

بيان القوات المسلحة والقوى الوطنية حول الميادين إلى ساحات أفراح القوات إعادة انتشارها لمنع وقوع مصادمات عقب البيان الجيش آمن المتظاهرين في رابعة العدوية وباقي الميادين حفاظا على الدم المصري.

مع صباح يوم الأربعاء الماضي الثالث من يوليو كانت الحشود المطالبة برحيل الرئيس تستعد لاستقبال بيان القيادة العامة للقوات المسلحة حيث

قام وزير الدفاع الفريق أول عبدالفتاح السيسي ورئيس الأركان بمتابعة الأحداث من خلال مركز عمليات القوات المسلحة وذلك منذ اليوم الأول للأحداث وحتى نهايتها، أعقب ذلك دعوة وجهها إلى فضيلة الدكتور أحمد الطيب شيخ الأزهر والبابا تواضروس الثاني بابا الإسكندرية والدكتور محمد البرادعي رئيس حزب الدستور وممثلين عن حركة تمرد وممثل عن حزب النور وممثل عن حزب الحرية والعدالة الذى رفض الحضور باعتبار ما يحدث انقلابا على السلطة الشرعية متناسيا الجموع التي نزلت إلى الشارع، وممثل عن المجلس الأعلى للقضاء وممثل عن المجلس القومي للمرأة وبدأ الاجتماع ظهر يوم الأربعاء لينتهي عصر ذلك اليوم بمشاركة عدد من قادة المجلس الأعلى للقوات المسلحة، في ذلك الوقت كانت القوات المسلحة تعيد انتشارها في مواقعها استعدادا لبيان نتائج اجتماع القوات المسلحة مع القوى الوطنية.

حيث أعادت قيادة المنطقة العسكرية المركزية نشر قواتها في القاهرة خاصة في أماكن التظاهرات. وقال مصدر عسكري مسئول إن القوات انتشرت بكثافة في ميادين التحرير وقصر الاتحادية بمصر الجديدة وميدان رابعة بمدينة نصر وميدان النهضة بالقرب من جامعة القاهرة. وأضاف أن الهدف هو تحقيق أقصى درجات التأمين للمتظاهرين في هذه المرحلة الدقيقة من تاريخ مصر السياسي.وفى الثامنة من مساء الأربعاء صدر بيان القيادة العامة للقوات المسلحة بيان القيادة العامة للقوات المسلحة عقب الاجتماع بعدد من الرموز الدينية والوطنية والشباب، القاه الفريق أول عبدالفتاح السيسي وزير الدفاع والإنتاج الحربى كان نصه:

https://youtu.be/yYqF9B3TVWw

بسم الله الرحمن الرحيم
شعب مصر العظيم

1. إن القوات المسلحة لم يكن في مقدورها أن تصم أذانها أو تغض بصرها عن حركة ونداء جماهير الشعب التي استدعت دورها الوطني وليس دورها السياسي على أن القوات المسلحة كانت هي بنفسها أول من أعلن ولا تزال وسوف تظل بعيدة عن العمل السياسي.
2. ولقد استشعرت القوات المسلحة - انطلاقا من رؤيتها الثاقبة - أن الشعب الذى يدعوها نصرته لا يدعوها لسلطة أو حكم وإنما يدعوها للخدمة العامة والحماية الضرورية لمطالب ثورته ... وتلك هي الرسالة التي تلقتها القوات المسلحة من كل حواضر مصر ومدنها وقراها، وقد استوعبت بدورها هذه الدعوة وفهمت مقصدها وقدرت ضرورتها واقتربت من المشهد السياسي أمله وراغبة وملتزمة بكل حدود الواجب والمسئولية والأمانة.
3. لقد بذلت القوات المسلحة خلال الأشهر الماضية جهوداً مضنيه بصوره مباشرة وغير مباشرة لاحتواء الموقف الداخلي وإجراء مصالحة وطنية بين كافة القوى السياسية بما فيها مؤسسة الرئاسة منذ شهر نوفمبر 2012 .. بدأت بالدعوة لحوار وطني استجابت له كل القوى السياسية الوطنية وقوبل بالرفض من مؤسسة الرئاسة في اللحظات الأخيرة ... تم تتابعت وتوالت الدعوات والمبادرات من ذلك الوقت وحتى تاريخه.
4. كما تقدمت القوات المسلحة أكثر من مرة بعرض تقدير موقف استراتيجي على المستوى الداخلي والخارجي تضمن أهم التحديات والمخاطر التي تواجه الوطن على المستوى (الأمني / الاقتصادي / السياسي/ الاجتماعي) ورؤية القوات المسلحة كمؤسسة وطنية لاحتواء أسباب الانقسام المجتمعي وإزالة أسباب الاحتقان ومجابهة التحديات والمخاطر للخروج من الأزمة الراهنة.
5. في إطار متابعة الأزمة الحالية اجتمعت القيادة العامة للقوات المسلحة بالسيد / رئيس الجمهورية في قصر القبة يوم 2013/6/22 حيث عرضت رأى القيادة العامة ورفضها للإساءة لمؤسسات الدولة الوطنية والدينية، كما أكدت رفضها لترويع وتهديد جموع الشعب المصري.

6. ولقد كان الأمل معقوداً على وفاق وطني يضع خارطة مستقبل ويوفر أسباب الثقة والطمأنينة والاستقرار لهذا الشعب بما يحقق طموحه ورجاؤه، إلا أن خطاب السيد / الرئيس ليلة أمس وقبل انتهاء مهلة ال (48) ساعة جاء بما لا يلبى ويتوافق مع مطالب جموع الشعب .. الأمر الذى استوجب من القوات المسلحة استنادا على مسئوليتها الوطنية والتاريخية التشاور مع بعض رموز القوى الوطنية والسياسية والشباب ودون استبعاد أو إقصاء لأحد.. حيث اتفق المجتمعون على خارطة مستقبل تتضمن خطوات أولية تحقق بناء مجتمع مصري قوى ومتماسك لا يقصى أحداً من أبنائه وتياراته وينهى حالة الصراع والانقسام.. وتشتمل هذه الخارطة على الآتي:

- تعطيل العمل بالدستور بشكل مؤقت
- يؤدى رئيس المحكمة الدستورية العليا اليمين أمام الجمعية العامة للمحكم
- إجراء انتخابات رئاسية مبكرة على أن يتولى رئيس المحكمة الدستورية العليا إدارة شئون البلاد خلال المرحلة الانتقالية لحين انتخاب رئيساً جديداً.
- لرئيس المحكمة الدستورية العليا سلطة إصدار إعلانات دستورية خلال المرحلة الانتقالية.
- تشكيل حكومة كفاءات وطنية قوية وقادرة تتمتع بجميع الصلاحيات لإدارة المرحلة الحالي
- تشكيل لجنة تضم كافة الأطياف والخبرات لمراجعة التعديلات الدستورية المقترحة على الدستور الذى تم تعطيله مؤقتاً.
- مناشدة المحكمة الدستورية العليا لسرعة إقرار مشروع قانون انتخابات مجلس النواب والبدء في إجراءات الإعداد للانتخابات البرلمانية.
- وضع ميثاق شرف إعلامي يكفل حرية الإعلام ويحقق القواعد المهنية والمصداقية والحيدة وإعلاء المصلحة العليا للوطن.
- اتخاذ الإجراءات التنفيذية لتمكين ودمج الشباب في مؤسسات الدولة ليكون شريكاً في القرار كمساعدين للوزراء والمحافظين ومواقع السلطة التنفيذية المختلفة.
- تشكيل لجنة عليا للمصالحة الوطنية من شخصيات تتمتع بمصداقية وقبول لدى جميع النخب الوطنية وتمثل مختلف التوجهات.

- تهيب القوات المسلحة بالشعب المصري العظيم بكافة أطيافه الالتزام بالتظاهر السلمى وتجنب العنف الذى يؤدى إلى مزيد من الاحتقان وإراقة دم الأبرياء.. وتحذر من أنها ستتصدى بالتعاون مع رجال وزارة الداخلية بكل قوة وحسم ضد أي خروج عن السلمية طبقًا للقانون، وذلك من منطلق مسئوليتها الوطنية والتاريخية.
- كما توجه القوات المسلحة التحية والتقدير لرجال القوات المسلحة ورجال الشرطة والقضاة الشرفاء المخلصين على دورهم الوطني العظيم وتضحياتهم المستمرة للحفاظ على سلامة وأمن مصر وشعبها العظيم

حفظ الله مصر وشعبها الأبي العظيم ... والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

3. "الاستعداد . . يصنع الأمجاد"

نشر الصفحة الرسمية للمتحدث الرسمي باسم القوات المسلحة العقيد أحمد على لفيلم الاستعداد يصنع الأمجاد بمثابة المقدمة للأحداث، حيث أكد على الاستعداد القتالي للقوات والتدريب المتواصل على القتال وحرب الشوارع، وقدرة القوات على حماية أمن الوطن والمواطن.

قال: " نستعرض مع أعضاء الصفحة الكرام والشعب المصري العظيم فيلم "الاستعداد.. يصنع الأمجاد" والذى تم عرضه خلال فعاليات الندوة التثقيفية الخامسة ليجسد إنجازات القيادة العامة الحالية، ورجال القوات المسلحة على مدار الأشهر الثمانية السابقة وجهود رفع الكفاءة القتالية للأفراد والمعدات خلال تلك الفترة .

https://youtu.be/iJW_pZxBGcU

4. الفرصة الأخيرة: الوقت يمر دون اتفاق بين المؤيدين والمعارضين[1]

محمود القنواتي نشر في الأهرام اليومي يوم 02 - 07 - 2013

بعد أن أعلن الفريق أول عبد الفتاح السيسي القائد العام للقوات المسلحة عن بيان الجيش وأعطي الفرصة لمدة48 ساعة للقوي المختلفة سواء المؤيدين أو المعارضين للدكتور محمد مرسي رئيس الجمهورية للاتفاق علي تحقيق مطالب الشعب كفرصة أخيرة في الوقت بدل الضائع وإذا لم يتم هذا الاتفاق ونتيجة لظروف الوطن وما يتعرض له أمن البلاد ستعلن القوات المسلحة عن خريطة مستقبل تشرف علي تنفيذها وبمشاركة جميع الأطياف والاتجاهات الوطنية المخلصة بما فيها الشباب.

دارت المناقشات والمداولات والتحليلات للبيان واتفق معظم أبناء الشعب علي أن البيان إيجابي ويحمي مصر من الانشقاق ونزيف الدم، لكن من الواضح أن الاتفاق مازال بعيد المنال ويطالب المختصون في النظم السياسية باتباع الآليات الصحيحة في المرحلة المقبلة وتحديد مدد زمنية.

تقول الدكتورة سلوي شعراوي أستاذ السياسات العامة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة :إن أول خطوة يجب الاتفاق عليها هو الالتزام بالقواعد الديمقراطية خاصة وهناك رضا واسع من الشعب وارتياح ببيان الجيش وتري أنه لابد من الاتفاق علي موعد لإجراء استفتاء حول إجراء انتخابات رئاسية مبكرة سواء بالرفض أو الموافقة, وإذا تمت الموافقة تجري انتخابات الرئيس خلال6 أشهر, ويتم ذلك من خلال الاتفاق علي آلية لإجراء الانتخابات حتي لا تكون سابقة, لأنه يوجد قواعد للإعلان عن تبكير انتخابات الرئاسة حتي لا تتكرر المظاهرات لخلع الرئيس المنتخب الجديد, فالانتقال السلمي يتطلب آليات يتفق عليها وفقا للنظم السياسية المختلفة التي لا تمانع في انتخابات مبكرة, وما تقوله الدكتورة سلوي وفقا للكتاب ولابد أن يلتزم الطرفان بذلك وهذا كلام محايد.

وتري أنه كلما اقتربت الساعات الأخيرة من المهلة مع ارتفاع حدة الخطر زادت فرص المصالحة والتنازلات، وعلي حد قولها: مازلت أراهن ان الطرفين

[1] http://www.masress.com/ahram/1218903

المعارض والمؤيد للرئيس يؤمنان بوحدة مصر لأن البديل شبه حرب أهلية أو دموية أو سيكون هناك انقلاب عسكري ولن يكون هناك استقرار.
وتؤكد لابد أن تكون الحلول بعيدة عن الهوي وتراعي مصالح الشعب والأمن القومي ووحدة مصر وتتجنب الدم بالإسراع بالاتفاق, ويجب ألا نتحدث عن أعداد حيث لا يوجد إحصاءات تشير إلي أن أي الفئات أكثر ولذلك فالاستفتاء حل ديمقراطي وسياسي نحتكم فيه للشعب وبآلية منظمة, وتحذر أنه لا يجب تنحي الرئيس في هذا الظرف حتي يتم انتخاب رئيس آخر بآليات ديمقراطية وفقا للنظم السياسية, فما أسهل أن يتنحى الرئيس فمصائر الأوطان لا تسير بهذا الشكل, ونحن في مرحلة نرسي فيها قواعد الديمقراطية, ويجب النظر للتجارب الديمقراطية العالمية والنظريات السياسية والقواعد المتعارف عليها.
وتنادي الدكتورة سلوي بالتبكير في انتخابات مجلس النواب فكل فصيل سيكون له برنامج وسوف يختار الناس المرشحين وفقا لبرامجهم ومصالح الناس، وتؤكد ان التغيير في نصوص الدستور يجب أن يكون عن طريق البرلمان ويفضل ألا نغير في الدستور كل فترة وجيزة، والذي يجب أن يتغير هو حالة عدم اليقين وعدم الاستقرار والوصول لمرحلة من الاستقرار تسمح بالإصلاح السياسي والاقتصادي لأن أفضل الاستراتيجيات والبرامج لا يمكن أن تنجح في عدم اليقين وغياب الاستقرار.
وتؤكد ضرورة اختصار المطالب فالشيطان يكمن في التفاصيل، فالطرف المؤيد والطرف المعارض يزايدان وهناك تراكمات لدي الجانبين لها تأثيراتها، فيجب البحث عن مصلحة الشعب أولا، ولابد من صوت عاقل مسموع في ظل طبول المظاهرات والعنف، واتباع قواعد راسخة تحكم الدولة والتغيير والانتقال السلمي، وتصعيد المطالب لا داعي له فالانتخابات المبكرة من الديمقراطية لكن بعد الاستفتاء الشعبي دون اهدار لإرادة الشعب إن أردنا الحيادية، ويجب عدم الالتفاف علي الاتفاقات حتي لا تأتي بعكس المطلوب.
وترفض مبدأ مجلس رئاسي يدير البلاد في الوضع القائم لأنه يجب ان تكون المجموعة متفقة علي نفس الأفكار والمعتقدات وليست متصارعة ومتنافسة ومتجادلة، وبالتالي يتعقد الأمر أكثر، فنحن في حاجة لانتخابات مبكرة بعد استفتاء الشعب عليها حتي يأتي رئيس قوي يمكنه إدارة البلاد بدعم شعبي ويخاطب مصالح الناس ومشاعرهم.

أما التغيير الحكومي المنتظر فيجب الاستعانة فيه بالأكفاء وبمن لديهم رؤية ويستطيعون مع الصبر امتصاص غضب الناس ويكون لرئيس الوزراء خبرة لان العملية صعبة ومعقدة خاصة ونحن في مرحلة يشهد فيها الجهاز الإداري للدولة تغييرا ولا يوجد خبرات كبيرة.. وتقول كلمتها الأخيرة إن الوقت صعب ونريد أن نعبر بأقل الخسائر الممكنة.

ومن المعارضة يقول الدكتور عبدالخالق فاروق من مؤسسي وقادة الجمعية الوطنية للتغيير وهي جزء من جبهة الإنقاذ إن موقف الجمعية الذي ينقله أحمد بهاء شعبان لجبهة الانقاذ واضح ومتفق عليه بين أعضائها, حيث ناقشنا مضمون بيان القوات المسلحة واستشعرنا بالقلق لوجود نبرة بها نوع من الوصايا علي حد قوله فأصدرنا بيانا نشكر فيه القوات المسلحة ومسئوليتها الوطنية, واتفقنا علي أننا لن نجلس علي مائدة حوار مع الاخوان المسلمين والتيار المؤيد لها ولا نتفق معهم لما قاموا به من اساءات وأخطاء نقد للاتفاقات, ومطالبنا الآن عزل الرئيس أولا وتقديمه للمحاكمة هو ومن تورطوا في قتل الشباب والتحقيق في اقتحام السجون وتعرض الأمن القومي للخطر, والمطلوب تكليف رئيس المحكمة الدستورية كرئيس مؤقت للبلاد لمدة6 أشهر, وتشكيل حكومة من الكفاءات الوطنية التي جري التوافق عليها والتي تضم18 وزيرا لإدارة الملفات الحساسة خاصة الاقتصاد والأمن وغيرهما, ورغم عدم التوافق علي شخصية رئيس الوزراء لكن هناك شخصيات مطروحة ليست من التيار الاسلامي ولا من النظام السابق بل هي شخصيات ثورية مثل البرادعي وحمدين وغنيم.

،ومن مطالب المعارضة إعلان دستوري من19 مادة بعد تعليق الدستور، ويتم اقتباس الاعلان الدستوري من دستور71 لحين إعداد وإصدار دستور جديد، وتكليف مجلس أمن قومي جديد وحل مجلس الشوري.

وهل تم إقصاء التيار الاسلامي؟

أشار إلي ان الإقصاء لمن لعبوا دورا سيئا من قيادات الاخوان حيث سيتم عزلهم سياسيا لانه تم الاتفاق بين الاخوان والقوي السياسية علي مرحلة انتقالية ولم يلتزموا بها، لكن حزب النور والقوي التي لم تتورط ستكون شريكا في تشكيل الحكومة الجديدة دون إقصاء، ويؤكد لا يوجد حديث حول توافقات، وستمر ال48 ساعة التي اعلن عنها بيان الجيش أول أمس دون

التقدم خطوة واحدة، وسيتم نشر العصيان المدني في جميع المحافظات وعزل محافظي جماعة الاخوان، وبعد صياغة الدستور الجديد خلال6 أشهر يتم انتخاب مجلس نواب.
ويؤكد أن نقطة الخلاف مع بيان المجلس العسكري أننا لسنا علي استعداد للجلوس مع الإخوان، ونحن لانقبل إشراف الجيش علي تنفيذ خريطة المستقبل لكن نوافق علي مشاركتهم معنا في وضعها وتنفيذها.
ومن ناحيته يشير الدكتور إبراهيم زهران رئيس حزب التحرير المصري إلي ان بيان الجيش جاء في الوقت المهم لأن البلد يتمزق ويريد الجيش استقراره، ويجب ان يمد الجميع يده ويقولون سنحل ونتفق وتكون بداية المبادرة في أسرع وقت ولا يجوز اختفاء الرئيس مرسي فكيف سيكون الحل؟
وأهم حل هو تغيير الحكومة ورئيسها ويستمع الرئيس لجميع التيارات والقوي ويكون حواره ايجابيا مع الجميع, لأن حواراته السابقة كانت وهمية ولا يسمع إلا للتيار المؤيد له, فالحوار يتطلب أجندة واضحة ومحددة ويتم تحت سمع وبصر الإعلام دون تدخل ويكون هناك تعهد والتزام وألا يجور طرف علي آخر ويقصيه فهذا بعيد عن الديمقراطية, ويطالب الدكتور زهران بانتخابات رئاسية مبكرة ويجب ألا نترك منصب الرئيس شاغرا لأنه رئيس مصر, ولا يصح أن نحكم بمجلس رئاسي فالقيادة كرسي ونحن لا نجلس علي كنبة يجلس عليها أكثر من واحد, وهل كل من فشل في الانتخابات يريد أن يجلس علي كرسي الرئاسة فيجب الرجوع للشعب في الانتخابات المبكرة, ويري البدء بانتخاب مجلس نواب خاصة في ظل الظروف المعقدة, وإلغاء الدستور يتم حاليا بالشرعية الثورية, والاعداد لعمل دستور جديد للبلاد بلجنة خبيرة ومحايدة. وأخيرا فإن التيارات المعارضة والمؤيدة للدكتور مرسي لن تتفق أو تتوصل لحل وبالتالي يجب استجابة الجميع للحل الذي سيطرحه الجيش بعد انقضاء المهلة ويجب ألا ينظر كل تيار للحلول التي يراها لنفسه وتخدم مصالحه.. وفي النهاية ما سيقرره الجيش يجب ان يشارك في تنفيذه الجميع بحيادية حتي لا يتمزق الشعب.

https://youtu.be/gb4Pvt6pOcA

5. CNN الإدارة الأميركية تطالب بتنحي مرسي فوراً[2]

شبكة التلفزة الأميركية نقلت الدعوة من مسؤولين كبار لم تسمهم

الثلاثاء 2 يوليو 2013

العربية. نت

نقلت شبكة CNN الإخبارية الأميركية، الثلاثاء 2 يوليو/تموز، عن مسؤولين كبار في الإدارة الأميركية قولهم: "إن الرئيس مرسي عليه أن يتنحى عن السلطة فوراً."

وفي هذا السياق، نقلت الشبكة عن مصدر قوله: "يجب أن يجد مرسي طريقاً باتجاه الدعوة لانتخابات جديدة."

وتابع: "ربما هذا هو الطريق الوحيد لإنهاء الأزمة الراهنة"، بين نظام جماعة الإخوان المسلمين والمعارضة.

وقالت مصادر إنه في العديد من الاتصالات مع الرئيس مرسي ومساعديه، أكدت سفيرة الولايات المتحدة لدى مصر، آن باترسون، ومسؤولون آخرون بالخارجية الأميركية، أن المطالب التي يرفعها المصريون في احتجاجاتهم، تتطابق إلى حدٍّ كبير مع الإصلاحات التي تطالب بها واشنطن وحلفاؤها منذ أسابيع.

وأضاف أحد المسؤولين: "نسعى إلى أن يقوم الرئيس مرسي باختيار رئيس وزراء جديد، وتشكيل حكومة جديدة، وإقالة النائب العام. هذا هو نوع الإجراءات التي يحتاجها ليبرهن للمعارضة على أنه رئيس لكل المصريين، إلا أنه لم يقم بأي إجراء منها لإثبات ذلك."

وأشار مسؤولون أميركيون إلى أن الدستور المصري الحالي لا يعطي للرئيس حق الدعوة لانتخابات جديدة، ولكنهم قالوا إنها قد تكون الوسيلة الوحيدة لإنهاء الأزمة السياسية الراهنة، التي تعصف بمصر.

---

[2] http://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/egypt/2013/07/02/CNN-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D8%B1%D9%8A%D9%83%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%B7%D8%A7%D9%84%D8%A8-%D8%A8%D8%AA%D9%86%D8%AD%D9%89-%D9%85%D8%B1%D8%B3%D9%89-%D9%81%D9%88%D8%B1%D8%A7%D9%8B.html

❖ أوباما: على مرسي اتخاذ خطوات عاجلة استجابةً للمتظاهرين[3]

أكد أن واشنطن ملتزمة بالديمقراطية في مصر ولا تنحاز لأي حزب أو جماعة

الثلاثاء 2 يوليو 2013

أكد الرئيس الأميركي باراك أوباما، الثلاثاء 2 يوليو ، أنه طلب من الرئيس المصري محمد مرسي، اتخاذ خطوات عاجلة استجابةً لمطالب المتظاهرين.
وقال أوباما، الذي يقوم بجولة إفريقية، من عاصمة تنزانيا دار السلام، إن واشنطن ملتزمة بالديمقراطية في مصر ولا تنحاز لأي حزب أو جماعة، كما عبرنا خلال اتصالنا الهاتفي بالرئيس مرسي عن بالغ قلقنا إزاء التطورات الحاصلة في مصر.
وكانت الرئاسة المصرية أفادت بأن الرئيس محمد مرسي، استقبل مساء الاثنين، مكالمة هاتفية من الرئيس الأمريكي باراك أوباما، وأكد خلالها الرئيس الأمريكي أن الإدارة الأمريكية تتعامل مع القيادة المصرية المنتخبة من الشعب المصري وتدعم التحول الديمقراطي السلمي في مصر.
وأفاد بيان الرئاسة أن المكالمة تناولت تطورات الأحداث الجارية والمساعي الحثيثة لاحتواء المطالب التي عبر عنها المصريون بجميع أطيافهم في الميادين المختلفة، وأكد الرئيس على مضي مصر قدماً في التحول الديمقراطي السلمي المبني على الدستور والقانون.
وتطابقت وجهتا نظر الرئيسان حول أهمية سلمية التظاهرات واستنكار أي مشاهد عنف أو اعتداء على المواطنين وخاصة النساء، وقد أكد الرئيسان حرصهما على التواصل المستمر، وعبر الرئيس أوباما عن شكره للجهود المصرية في الحفاظ على أمن وسلامة المواطنين الأميركيين في مصر، وفقًا للبيان الرئاسي.

---

[3] http://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/egypt/2013/07/02/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A6%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A3%D9%88%D8%A8%D8%A7%D9%85%D8%A7-%D8%A3%D9%83%D8%AF-%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%85%D9%84%D9%87-%D9%85%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%8A%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A8%D8%A9.html

وذكرت وكالة أنباء الأناضول أمس، أن قيادة الجيش المصري رفضت طلبا من الإدارة الأميركية حول إبقاء الرئيس مرسي في منصبه، كرئيس شرفي للبلاد لحين إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية.
وعقب بيان الجيش أمس خرجت جموع غفيرة من المصريين في ميادين القاهرة وبعض المحافظات تأييدا لمهلة 48 الساعة التي أكدت عليها القوات المسلحة للاستجابة لمطالب الشعب.

❖ أوباما يدعو مرسي والمعارضة إلى الحوار ونبذ العنف[4]

خطة طوارئ أميركية لتأمين مصالحها بمصر وحالة تأهب بين 2000 من المارينز

السبت 29 يونيو 2013م

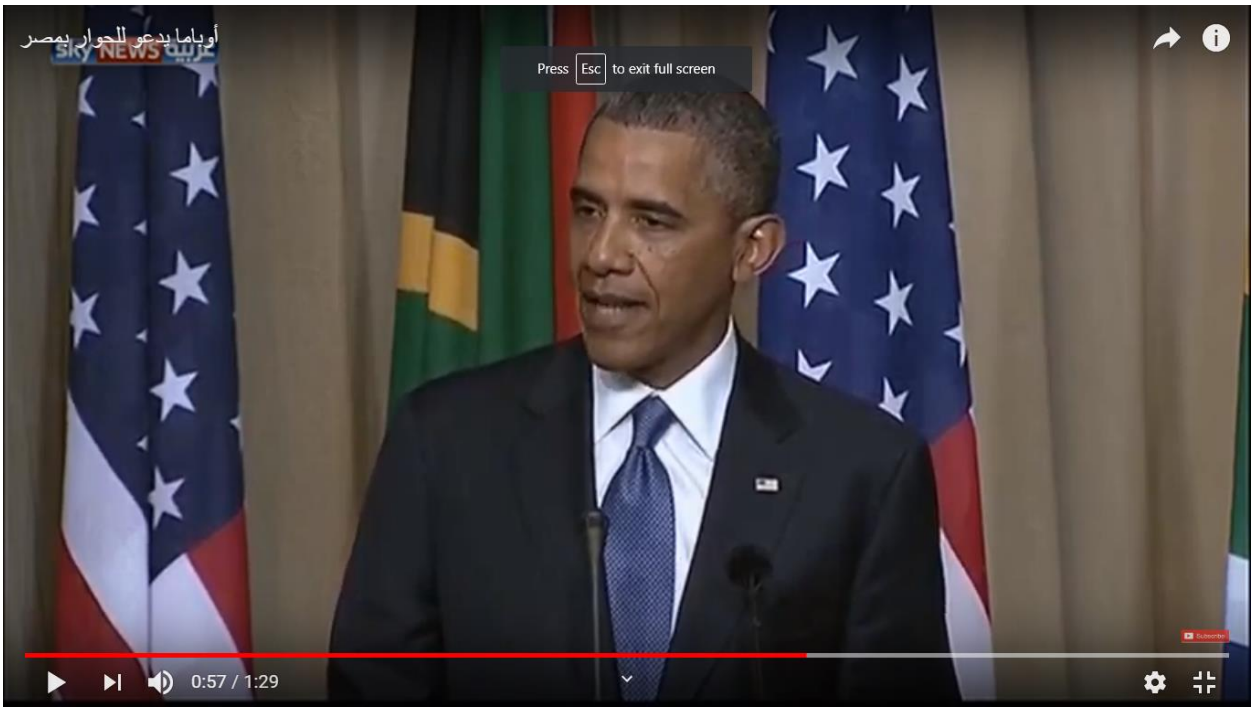

https://youtu.be/LCsRtudU6bI

[4] http://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/egypt/2013/06/29/%D8%AE%D8%B7%D8%A9-%D8%B7%D9%88%D8%A7%D8%B1%D8%A6-%D8%A3%D9%85%D9%8A%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%AA%D8%A3%D9%85%D9%8A%D9%86-%D9%85%D8%B5%D8%A7%D9%84%D8%AD-%D9%88%D8%A7%D8%B4%D9%86%D8%B7%D9%86-%D8%A8%D9%85%D8%B5%D8%B1.html

دعا الرئيس الأميركي، باراك أوباما، السبت 29 يونيو ، نظيره المصري، محمد مرسي، والمعارضة المصرية إلى "بدء حوار بناء ونبذ العنف."
وحث أوباما مرسي على قيادة مصر بطريقة "بناءة"، موضحاً أنه يتابع "الأوضاع في البلاد بقلق."
وأضاف في مؤتمر صحافي في جنوب إفريقيا أن زعزعة الاستقرار في مصر "يمكن أن تمتد إلى الدول المجاورة."
وحول مقتل مواطن أميركي في اشتباكات الجمعة بمدينة الإسكندرية الساحلية، أوضح أن "الحكومة الأميركية اتخذت إجراءات لضمان أمن سفارتها وقنصلياتها وموظفيها الدبلوماسيين في مصر."
ويقوم أوباما حالياً بزيارة إلى دولة جنوب إفريقيا ضمن جولة إفريقية تشمل عدة دول.
وإلى ذلك كشف مسؤولون بوزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون) عن خطة طوارئ وضعتها القيادة العسكرية لتأمين مصالح الولايات المتحدة في مصر خلال مظاهرات الأحد القادم، بحسب ما ذكرت صحيفة "اليوم السابع"، السبت.
وتهدف الخطة إلى حماية مقر السفارة بالقاهرة والموظفين العاملين بها، بالإضافة إلى الرعايا الأميركيين في مصر، حيث سيتم الاعتماد على قوات مشاة البحرية الأميركية "المارينز" المتمركزة في جنوب أوروبا، وتحديداً في كل من مدينة سيجنوليا الإيطالية، ومورون الإسبانية، وتمتلك تلك الوحدات طائرات عسكرية من فئة v-22 القادرة على نقل الجنود والسلاح إلى مصر خلال 60 دقيقة، ويبلغ إجمالي عدد قوات المارينز الذين تشملهم حالة التأهب 200 جندي.
وفي تصريحات لشبكة "سي إن إن"، قال مصدر عسكري أميركي إن حالة التأهب هي مجرد إجراء احترازي يسبق الاضطرابات المحتمل أن تشهدها مصر خلال التظاهرات الكبيرة المقبلة، مؤكداً أن التدخل سيتم فقط في حالة اندلاع أعمال عنف ضد الأميركيين.
كما أكد المصدر العسكري وجود 3 سفن حربية أمريكية بالبحر الأحمر على متنها 2000 من مشاة البحرية "المارينز" لتقديم الدعم إذا ما استدعى الأمر ذلك.

وأكد أن الإدارة الأميركية لا تريد تكرار الخطأ الذي حدث في مدينة بنغازي الليبية العام الماضي، حيث لم تتواجد قوات أميركية بالقرب من المدينة لتقديم الدعم والحماية للدبلوماسيين الأميركيين خلال الهجوم على مقر القنصلية، الذي انتهى بمقتل السفير الأميركي ودبلوماسيين آخرين.

6. حركة تمرد[5]

حركة تمرد أو حملة تمرد، هي حركة معارضة مصرية دعت في 2013 لسحب الثقة من محمد مرسي رئيس جمهورية مصر العربية آنذاك، والدعوة إلى انتخابات رئاسية مبكرة. قامت الحركة بدعوة المواطنين إلى التوقيع على وثيقة تحمل نفس اسم الحركة. انطلقت "تمرد" في يوم الجمعة 26 أبريل 2013 من ميدان التحرير بالقاهرة، على أن تنتهي في 30 يونيو من نفس العام، وأعلنت على لسان محمود بدر - أحد محدثيها - عن جمع 22 مليون توقيع لسحب الثقة من محمد مرسي . قوبلت حركة تمرد في بدايتها بحالة من الشجب والاستنكار من قبل جماعة الإخوان المسلمين والأطراف الموالية لها واتهمتها بالتحريض على العنف والتحالف مع فلول الحزب الوطني السابق، نجاح حركة تمرد (بحسب الأرقام المعلنة من جانبها) شجع لقيام بحركات مماثلة في دول أخري مثل تونس وفلسطين وغيرها.
وعقب أحداث 30 يونيو في مصر والإطاحة بالرئيس محمد مرسي، شككت بعض الأطراف في أصل هذه الحملة وتأسيسها ووصفتها بأنها "مأجورة" وتم تمويلها لصالح القائمين بالانقلاب العسكري ، خاصة بعد وضع اسمي مؤسسي الحركة في لجنة إعداد الدستور بشكل غير مبرر، وفي أكتوبر 2013 تعرضت حملة تمرد لانشقاقات في صفوفها واتهم بعض أعضائها مؤسسي الحملة بأنهم على علاقة برجال نظام مبارك السابق.

مسيرة الحركة

أعلنت الحركة أنها جمعت 200 ألف توقيع في الأسبوع الأول ، جدير بالذكر أن حركة تمرد كان قد سبقها إلى هذا النهج حركات أخرى مثل حركة مستمرون والتي أسسها محمد أبو حامد عضو مجلس الشعب السابق المنحل. وصل انتشار حركة تمرد إلى حد أن أعلن مؤسسوها أنهم قد جمعوا 2 مليون و29 ألفاً و592 استمارة توقيع لسحب الثقة من مرسي في مؤتمر صحفي عقدوه يوم الأحد 12 مايو 2013 أي بعد حوالي أسبوعين من تدشين الحملة أنباء تعدي عدد الاستمارات الموقعة لما يزيد عن 2 مليون في أسبوعين أحدثت صخبا إعلاميا واسعا[بحاجة لمصدر] ساعد في انتشار حركة تمرد أكثر في الأوساط

[5] https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AD%D8%B1%D9%83%D8%A9_%D8%AA%D9%85%D8%B1%D8%AF

الشعبية المصرية كما انتبهت لها قوى المعارضة التي أجمعت تقريبا على تأييدها كما انضمت إليهم بعض قوى من تيار الإسلام السياسي.[بحاجة لمصدر] ومن التيارات السياسية التي دعمت حركة تمرد حركة كفاية و جبهة الإنقاذ و الجمعية الوطنية للتغيير و حركة 6 أبريل، كما أعلنت نقابة المحامين المصرية فتح مقراتها للمواطنين على مستوى الجمهورية لتلقي الاستمارات الموقعة . بعد عزل الرئيس السابق محمد مرسي في 3 يوليو، وتعيين عدلي منصور رئيسًا مؤقتًا للبلاد، أصدر هذا الأخير إعلانًا دستوريًا في 99 يوليو رفضته الحركة وقالت أنه لم يعرض عليها وقالت في حسابها على تويتر أنه لا يمكنها القبول بالإعلان الدستوري الجديد "لأنه جاء إرضاءا للسلفيين".

حركات مناهضة

من جانب آخر أطلق بعض مؤيدي الرئيس محمد مرسي حملتين لجمع توقيعات لدعم استمرار محمد مرسي في الحكم هما حملة مؤيد وحملة تجرد. في نفس الوقت اتهم بعض الموالين لجماعة الإخوان حركة تمرد بأنها حركة تخريبية وأن ادعائها أنها جمعت هذه الأعداد كذب.[13]

حركة تمرد بعد 30 يونيو

جريدة

أعلنت حركة تمرد عبر مجموعتها الإعلامية أنها تستعد لإصدار جريدة ورقية يومية باسم "تمرد" تعبر عن الحملة وعن حالة التمرد بصفة عامة في الشارع المصري.,وقال محمود بدر، رئيس تحرير موقع تمرد في تصريح صحفي نشره الموقع، إن الأمر الآن في مرحلة البحث عن ممول أو مجموعة ممولين من الشخصيات المصرية الوطنية التي لا غبار عليها، مشيرًا إلى أنه في حال عدم التوصل إلى ذلك سوف نتجه إلى إصدار الجريدة عن طريق الاكتتاب الشعبي لتكون تجربة رائدة في ذلك.وأضاف أنه تم الانتهاء من إعداد الميزانية الخاصة بالجريدة، إضافة إلى الهيكل الإداري والتحريري كانت الحملة قد أعربت في سياق بيان لها تزامن مع إطلاق موقعها الإلكتروني عن أملها في تأسيس مدرسة صحفية جديدة. وعبر بدر عن أمله في تأسيس مدرسة صحفية جديدة.. لها أدواتها الخاصة ولغتها الخاصة المستمدة من

روح جيل مختلف.. جيل آمن بالثورة وحدد لها موعدا.. وقام بها.. ولا يزال مصمما على استكمالها بالرغم من كل المعوقات.

حركات مشابهة

تونس

كشفت حركة تمرّد التونسية، الأربعاء 3 يوليو عن نجاحها في حشد الآلاف من الإمضاءات، تمهيداً لاحتجاجات شعبية هدفها إسقاط الحكومة الحالية والمجلس الوطني التأسيسي وتصحيح مسار الثورة، على حد تعبيرها.وصرّح القائمون على الحملة بأنه تم الوصول إلى أكثر من 175 ألف توقيع حتى أمس الثلاثاء، من عدة ولايات، حيث كان نصيب العاصمة تونس نحو 255 ألف توقيع.وفي الوقت نفسه يجري الإعداد لحراك شعبي على الميدان ينطلق من المناطق الفقيرة والمهمّشة باتجاه المدن المركزية، لكنها لم توضح متى سيتم ذلك وبأي طريقة، على حد قولهم.

المغرب

أطلقت صفحات باسم حركة تمرد المغربية، أصبحت بعضها تستهدف إسقاط النظام، بعد أيام فقط من إعلان أولاها أنها تستهدف رئيس الحكومة الذي هو في نفس الحين رئيس حزب العدالة والتنمية الإسلامي عبد الاله بنكيران. وقال مدير صفحة حركة تمرد المغربية، على موقع الفيس بوك، إن الحركة تأتي في سياقها الوطني والإقليمي، حيث إنه "لا يمكن بأي حال من الأحوال نفي وجود علاقة تأثير وتأثر بين المغرب ودول الجوار، من قبيل مصر وتونس".

البحرين

حذرت وزارة الداخلية البحرينية من الاستجابة لما وصفتها "بالدعوات التحريضية" لحركة "تمرد" التي تدعو لإسقاط النظام عبر النزول في مظاهرات كثيفة في 14 أغسطس المقبل، على غرار ما فعلت حركة تمرد المصرية في 30 يونيو الماضي.

السودان

دشن حزب الأمة القومي السوداني بزعامة الصادق المهدى غدا الأحد حملته لجمع التوقيعات الهادفة إلى إسقاط نظام الرئيس عمر البشير، والمسماة "بمذكرة التحرير"على غرار حركة (تمرد) المصرية.

- محمود بدر[6]

محمود بدر صحافي وناشط سياسي مصري، مؤسس حركة تمرد المصرية التي دعت إلى مظاهرات 30 يونيو 2013 في مصر والناطق الإعلامي باسمها [1]. ولد بشبين القناطر في محافظة القليوبية وهو ابن المحامي إسماعيل بدر الذي أخذ منه ميوله القومية الناصرية. عمل في جريدة صوت الأمة المستقلّة وصحيفة الدستور. ثم انتقل بدر منذ فترة إلى جريدة الصباح، وما لبث أن استقال منها قبل أن تقفل أبوابها.[2] خريج أكاديمية مودرن بمنطقة المعادي بالقاهرة

❖ حركة "تمرد" المصرية من هم وماذا يريدون؟[7]

آخر تحديث: 2013/06/26

[6] https://ar.wikipedia.org/wiki/ محمود_بدر

[7] http://www.france24.com/ar/20130626-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%AD%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D8%AA%D9%85%D8%B1%D8%AF-%D8%B3%D8%AD%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%82%D8%A9-%D9%85%D8%B1%D8%B3%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AE%D9%88%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D9%84%D9%85%D9%88%D9%86-%D9%81%D9%8A%D8%AF%D9%8A%D9%88-%D9%8A%D9%88%D9%86%D9%8A%D9%88

انتشرت في الآونة الأخيرة في مصر نشاطات حملة أطلق عليها "تمرد" تهدف لإسقاط شرعية الرئيس محمد مرسي وإجراء انتخابات رئاسية مبكرة اعتراضا على سياسات جماعة "الإخوان المسلمون" الحاكمة. ودعت تلك الحركة اعتبار يوم 30 يونيو يوما للتمرد. فما هي هذه الحركة وكيف نشأت وما هي مطالبها بالتحديد؟

لا يفصلنا عن يوم 30 يونيو إلا أيام قليلة، ولكن لماذا هذا اليوم تحديدا؟ في هذا اليوم من العام 2012 تولى أول رئيس منتخب انتخابا حرا – محمد مرسي – رئاسة مصر بعد أن خاض معركة انتخابية شرسة في الجولة الثانية مع الفريق أحمد شفيق – آخر رئيس وزراء في عهد الرئيس المتنحي محمد حسني مبارك .وبذلك أصبح هذا اليوم علامة فارقة في تاريخ مصر، ومن هنا أتت أهميته في إعلانه يوما "للتمرد" على الرئيس الجديد وسياسته في الذكرى الأولى لتوليه الحكم.

كلمة "تمرد" كانت الكلمة السحرية التي وقع عليها اختيار مجموعة من الشباب للتعبير عن غضبهم ويأسهم" وقالوا في بيان تدشين حملتهم "وجب علينا التمرد بعد ما وصلت إليه البلاد من تدهور ملحوظ في الحالة الاقتصادية وسوء الأحوال السياسية بعد وصول جماعة الإخوان المسلمين إلى حكم البلاد برئيسها محمد مرسى الذي أخل بكل موازيين العدالة وضرب بالثورة وإرادة الشعب المصري عرض الحائط وكأن الثورة لم تقم. واتضحت الصورة على مرأى ومسمع العالم أجمع أن النظام المصري انتقل من عصابة إلى أخرى ولم تحقق الثورة أهدافها ولم تحقق أحلام من ضحوا من أجلها في الحصول على وطن يتمتع بالاستقلال الوطني والحرية والعدالة الاجتماعية بعد أن تحكم فيه الخائنون ولازال يتحكمون فيه."

ورغم أن الرئيس الجديد لم يكن المرشح الأمثل الذي تطمح إليه جماهير الشعب المصري، بدليل حصوله على 51 بالمئة من الأصوات، إلا أنه كان الخيار الأفضل في مواجهة مرشح نظام ساقط فاقد للشرعية، نظام مبارك، وفاقت الثقة به المخاوف المثارة ضده، وذلك بعد إطلاقه عددا من الوعود لتهدئة قلق القلقين من رئيس إسلامي فيما أطلق عليه "اتفاق فيرمونت ." بيد أن حركة المعارضة والشعور بخيبة الأمل في الرئيس الجديد بدأت تقوى في الشارع بعد إصداره إعلانا دستوريا في نوفمبر 2012 يركز فيه كل سلطات الدولة في يده وحده.

أحمد عبده – عضو الحملة المركزية بحركة "تمرد" – روى لنا كيفية نشأة الحركة قائلا إن الفكرة تعود لخمسة أشخاص في الأساس أرادوا تذكير الشارع المصري بالثورة وأهدافها بعدما رأوا قرب فقدانهم الأمل في أي تغيير سياسي وبعد انحدار الأحوال لأسوأ المستويات.
في بداية شهر مايو 2013 قام الشباب بكتابة استمارة بسيطة تطالب المواطنين بالتوقيع عليها لسحب الثقة من الرئيس محمد مرسي وإجراء انتخابات رئاسية مبكرة، بالطبع كان يحدوهم الأمل أن يستمع الناس لمطالبهم بعدما سردوا أسباب لجوئهم لهذه الطريقة في الاستمارة المطبوعة. بدأ الأمر بطباعة الاستمارة بالجهود الذاتية خاصة أن تصوير نسخة منها لا يتكلف أكثر من 10 قروش مصرية (0,01 سنتيم) والتوجه إلى محافظة بورسعيد – شمال شرق القاهرة – والتي كانت تشهد عصيانا مدنيا والطلب من مواطنيها توقيع الاستمارة وهو ما لاقى تجاوبا كبيرا من سكان المدينة الناقمين على سياسات الرئيس.
عاد بعدها الشباب إلى القاهرة ليبدأوا العمل بجدية على تنظيم فاعليات تعريف الناس بالحملة، وكم كانت المفاجأة عندما تجاوب المواطنون معهم وبدأوا يشاركونهم نشاطهم ويقومون بأنفسهم بطباعة الاستمارة وعرضها على أسرهم وأقاربهم ليقوموا بتوقيعها. نجحت الحملة في جمع 200 ألف توقيع في أول أسبوع من تدشينها، وسرعان ما حظيت الحركة بدعم الحركات السياسية المعارضة – حزب "الدستور" و"التيار الشعبي" وحزب "المصريين الأحرار" وحركة "كفاية" وحركة "6 أبريل" – وبدأت هذه القوى السياسية في فتح أبواب مقارها وتجنيد كوادرها في العمل لصالح الحملة وهو ما وفر لها تواجدا غير مسبوق في الشارع المصري ووصل عدد التوقيعات – حسب آخر تصريح رسمي للحركة – إلى أكثر من 15 مليون توقيع.
وعن المصاعب التي واجهتها حركة "تمرد"، صرح عبده بأن عددا من شباب الحركة في أول أيامها اعتقل من جانب "جهاز الأمن الوطني" لكنه أطلق سراحهم بعد ذلك، غير أنه بعد النجاح الذي حصدته الحركة في الشارع بدأت المضايقات تأتي من جانب أعضاء "الإخوان المسلمين" الذين قاموا بمهاجمة المقر الرئيسي للحركة ومحاولة إحراقه.
وواصلوا بعدها اعتداءاتهم على عدد من فروع الحركة في المحافظات ومحاولة التخلص من الاستمارات الموقعة.

وفي إجابته عن ماذا بعد؟ قال أحمد عبده "إن الحركة ستتوجه إلى المحكمة الدستورية العليا لتسلمها هذه التوقيعات وتطالبها بسحب الشرعية من الرئيس محمد مرسي والإعلان عن إجراء انتخابات رئاسية مبكرة". ولكن هل يحق للمحكمة الدستورية اتخاذ قرار مشابه؟ أجاب عبده "بأنه طبقا للمادة الأولى من الدستور فإن الشعب هو مصدر السلطات وأن التعبير الشعبي عن عدم رضاه عن الرئيس يفوق الشرعية الانتخابية خاصة أن عدد الموقعين تخطى بكثير عدد من صوتوا للرئيس في الانتخابات" وأضاف بأن هناك فريقا قانونيا كبيرا يضم المحامي خالد علي ويرأسه سامح عاشور يشرف على كل الإجراءات القانونية الخاصة بالحملة وهو ما يضمن سلاسة التعامل مع المحكمة الدستورية وسهولة التأكد من صحة التوقيعات. وخص أحمد عبده موقع فرانس 24 بطرح الحركة وتصورها لما بعد 30 يونيو والذي سيعلن عنه رسميا في المؤتمر الصحافي الذي ستعقده الحركة بعد ظهر اليوم ويتلخص في الآتي:

1. عزل الدكتور محمد مرسي من رئاسة الجمهورية وتسليم منصبه لرئيس المحكمة الدستورية العليا الذي سيقوم بتمثيل البلاد في الخارج فقط.
2. اختيار شخصية سياسية مشهود لها بالكفاءة رئيسا لحكومة تدير شؤون البلاد خلال المرحلة الانتقالية.
3. تشكيل حكومة كفاءات (تكنوقراط) لإصلاح الأوضاع المتردية بالبلاد".

القبول الذي تحظى به الحركة في الشارع المصري من المواطن البسيط يقابله رفض عارم من الحركات السياسية الإسلامية الموالية للرئيس والتي أشبعت هذه الحركة اتهامات بالعمالة للغرب والتجرؤ على الإسلام ورفض الشريعة، وهي اتهامات تجد لها صدى كبيرا في أوساط المتعاطفين مع حركات الإسلام السياسي وهم كتلة تمثل وزنا معتبرا من المصريين، الأمر الذي سيؤدي حتما إلى انتشار رقعة التشرذم والانقسام في الشارع وإثارة القلق والخوف من اندلاع أعمال عنف يوم 30 يونيو المقبل عندما يخرج "المتمردون" للإعلان عن مطالبهم.

❖ حقائق خطيرة عن حركة تمرد وعلاقتها بالمخابرات ومصادر تمويلها[8]

حركة تمرد

آخر تعديل: 25 أبريل 2015

حركة تمرد هي حركة شبابية تم تأسيسها في فترة حكم الرئيس المعزول الدكتور محمد مرسى وبالتحديد في شهر إبريل 2013، وتم تأسيس هذه الحركة من مجموعة من الشباب في جميع المحافظات والذي أعلن تأسيسها هو محمود بدر، وكان الغرض من نشأتها هو مقاومة حكم الإخوان المسلمين والإطاحة بالرئيس محمد مرسى والإخوان من حكم مصر.

وبعد نجاح هذه الحركة بالإطاحة بالرئيس محمد مرسى بل والقضاء على جماعة الاخوان المسلمين في وقت قصير جدا لم يكن أحد يتوقعه وبعد مرور عاميين من تأسيسها بدأ الخلاف يظهر بين مؤسسيها ويحدث بينهم انشقاق، هذا الخلاف والانشقاق أدى إلى كشف كثير من الأسرار والخبايا المتعلقة بالحركة مثل مصادر تمويلها وعلاقتها ببعض الدول العربية والمخابرات المصرية.

[8] https://www.nmisr.com/arab-news/egypt-news/%D8%AD%D9%82%D8%A7%D8%A6%D9%82-%D8%AE%D8%B7%D9%8A%D8%B1%D8%A9-%D8%B9%D9%86-%D8%AD%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D8%AA%D9%85%D8%B1%D8%AF-%D9%88%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D9%87%D8%A7-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%85

وأول ما تم كشفة عن هذه الحركة ما قالته (غادة نجيب) عضو اللجنة المركزية للحركة والتي أعلنت انسحابها منها وقالت عن سبب الانسحاب أنها اكتشفت علاقة الحركة بالمخابرات المصرية عن طريق حمدين صباحى وضياء رشوان ،وقالت أن المتحدث باسم الحركة محمد عبد العزيز سافر إلى شرم الشيخ وألتقى برجال حسين سالم هناك وأخذ منهمك أموال طائلة لينفق بها على الحركة.
كذلك قامت (دعاء خليفة) عضو اللجنة المركزية للحركة بمحافظة الدقهلية بالانسحاب من الحركة وقالت اكتشفت حصول الحركة على تمويل من الخارج بمبالغ طائلة وخصوصا من دولة الإمارات والكويت والبحرين.

❖ "تمرد" و"6 أبريل" يواصلان الاستعداد لمظاهرات 30 يونيو[9]

تأكيد على تجنب العنف.. وترتيبات لعمل المستشفيات الميدانية

الأربعاء 19 يونيو 2013

العربية. نت

تواصل حركتا "تمرد" و"6 أبريل" الاستعداد للمظاهرات المرتقبة ضد الرئيس المصري، محمد مرسي، والمقررة في 30 يونيو ، بحسب ما ذكرت صحيفة "اليوم السابع" المصرية، الأربعاء 19 يونيو.

[9] http://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/egypt/2013/06/19/-%D8%AA%D9%85%D8%B1%D8%AF-%D9%886%D8%A3%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D9%84-%D9%8A%D9%88%D8%A7%D8%B5%D9%84%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D8%AF-%D9%84%D9%85%D8%B8%D8%A7%D9%87%D8%B1%D8%A7%D8%AA-30-%D9%8A%D9%88%D9%86%D9%8A%D9%88.html

وفي هذا السياق، تجتمع حركة "تمرد"، السبت القادم، مع أطبائها لتنسيق عمل المستشفيات الميدانية أثناء المظاهرات وما بعدها.
ومن جانبها، أكدت حركة شباب "6 أبريل" على التزام الطرق السلمية اللاعنفية التي أبهرت العالم أجمع بثورة 25 يناير العظيمة، كما أدانت شتى أعمال العنف والتخريب باسم الثورة، ودعت الجميع للهدوء وإعلاء مصلحة الوطن فوق كل المصالح الشخصية والسياسية الضيقة، حقنا لدماء المصريين وحفاظاً على مقدرات الوطن.
وأضاف البيان، الذي نشرته الحركة عبر موقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك"، "أن غياب القصاص العادل الذي وعد به الرئيس المنتخب من المجرمين الحقيقيين في كل الجرائم ضد الثورة وعدم تحقيق أهداف الثورة التي قامت من أجلها، بل والالتفاف عليها، والعمل على إقصاء المعارضين واتهامهم بما ليس فيهم، أدت بالبعض من الشباب إلى أن يحيد عن الطرق السلمية واللجوء للعنف الذي نتفهمه جيدا، ولكن نرفضه في كل الأحوال ونناشدهم بالعودة إلى مبادئ الثورة وروحها السلمية."
وأكد البيان على حتمية الحوار باشتراك كل الأطراف المعنية، للحفاظ على الوطن، والتزام الجميع بنتائجه، مع وجود أجندة وآليات واضحة لذلك.

7. حشود كبيرة تحاصر قصر الاتحادية.. والرئاسة تؤكد: مرسي غادر بعد انتهاء عمله[10]

واشنطن تحث المعارضين التزام السلمية

القاهرة، واشنطن - (د.ب.أ)، (أ.ف.ب)

الجمعة 28-06-2013

أكد المتحدث الرسمي باسم الرئاسة المصرية الدكتور ياسر علي أن الرئيس محمد مرسي غادر مقر قصر الاتحادية أمس عقب انتهاء جدول اجتماعاته.

وأشار المتحدث إلى أن الرئيس خرج من البوابة المخصصة لدخوله وخروجه يوميا ونفى تعرض الموكب الرئاسي لاعتراضات من جانب متظاهرين.

واحتشد بالمنطقة المحيطة بالقصر الرئاسي عشرات الآلاف من المحتجين الذين قاموا بمحاولات لاقتحام الاسلاك الشائكة المحيطة بقصر الاتحادية وتصدت لهم قوات الأمن بإلقاء قنابل الغاز المسيل للدموع ما أسفر عن إصابة عدد من المحتجين.

يأتي ذلك فيما أعلنت مصادر رئاسية أن الرئيس محمد مرسي غادر قصر الاتحادية بناء على طلب من الحرس الجمهوري، والأجهزة الأمنية بعد وصول المتظاهرين إلى القصر ومحاصرتهم له. وأكدت المصادر أن قرار مغادرة الرئيس من قصر الرئاسة جاء تحسباً لأية مخاطر أو تطورات قد تحدث وأيضا رغبة في تهدئة المتظاهرين.

[10] http://www.alriyadh.com/790111

وقالت المصادر إن التعليمات واضحة لقوات الأمن الموجودة أمام قصر الاتحادية بعدم الاعتداء على المتظاهرين، وتركهم يعبرون عن رأيهم بحرية وبشكل سلمي.
وكان ألوف المتظاهرين شاركوا في مسيرات إلى القصر أمس احتجاجا على إعلان دستوري أصدره مرسي يوم 22 نوفمبر ومشروع دستور دعا لاستفتاء الناخبين عليه بعد 10 أيام ويقول معارضون إنه لا يضمن تداول السلطة، وأحاط المتظاهرون بالقصر من ثلاث جهات.
وكانت جبهة الإنقاذ الوطني المعارضة ونشطاء دعوا إلى مظاهرات ومسيرات حاشدة أمس سموها "الإنذار الأخير" للرئيس المصري ليسحب الإعلان الدستوري ويلغي الاستفتاء على مشروع الدستور.
وفي مدينة المنيا جنوبي القاهرة أطلقت الشرطة الغاز المسيل للدموع على متظاهرين أمام مقر جماعة الإخوان المسلمين في المدينة. وقال شهود عيان إن المتظاهرين رشقوا الشرطة وأعضاء في جماعة الإخوان بالحجارة. وقال نشطاء إن المتظاهرين توجهوا إلى مقر الجماعة لإطلاق سراح ثلاثة من زملائهم أشيع انهم احتجزوا في المقر.
الى ذلك دعت الخارجية الاميركية أمس القوى المعارضة للرئيس المصري محمد مرسي الى الحفاظ على "سلمية التظاهر" بعد ان اقتربت المسيرة الاحتجاجية من قصر الرئاسة في القاهرة.
وقال المتحدث باسم الوزارة مارك تونر "نحث فقط المحتجين على التعبير عن آرائهم بشكل سلمي حيث يوجد توتر كبير حالياً في القاهرة."
وردا على سؤال بشأن رسالة يمكن ان توجهها واشنطن للرئيس المصري قال تونر "من المهم ان تحظى عملية اقرار الدستور بثقة الشعب المصري."

8. أيام ثورة 30 يونيو

❖ اليوم الأول، 30 يونيو 2013

من التظاهرات وقع قتلى وجرحى. وأحرقت مكاتب لجماعة الإخوان المسلمين، ومقرها في المقطم بالقاهرة.[1] الاشتباكات عند مقر الإخوان في المقطم أوقعت 10 قتلى.[2] في اليوم التالي، وقد جرت مظاهرات في الشهر نفسه للقوى المؤيدة للرئيس، وحملت شعارات "نبذ العنف" و"الدفاع عن الشرعية".

بيان القيادة العامة للقوات المسلحة المصرية (30 يونيو 2013)

شهدت الساحة المصرية والعالم أجمع أمس مظاهرات وخروجًا لشعب مصر العظيم؛ ليعبر عن رأيه وإرادته بشكل سلمي وحضاري غير مسبوق .

لقد رأى الجميع حركة الشعب المصري، وسمعوا صوته بأقصى درجات الاحترام والاهتمام... ومن المحتم أن يتلقى الشعب ردًّا على حركته، وعلى ندائه من كل طرف يتحمل قدرًا من المسؤولية في هذه الظروف الخطرة المحيطة بالوطن .

إن القوات المسلحة المصرية كطرف رئيسي في معادلة المستقبل وانطلاقًا من مسؤوليتها الوطنية والتاريخية في حماية أمن وسلامة هذا الوطن، تؤكد على الآتي :

- أن القوات المسلحة لن تكون طرفًا في دائرة السياسة أو الحكم، ولا ترضى أن تخرج عن دورها المرسوم لها في الفكر الديمقراطي الأصيل، النابع من إرادة الشعب .
- إن الأمن القومي للدولة معرض لخطر شديد إزاء التطورات التي تشهدها البلاد، وهو يلقى علينا بمسؤوليات كل حسب موقعه للتعامل بما يليق من أجل درء هذه المخاطر .
- لقد استشعرت القوات المسلحة مبكرًا خطورة الظرف الراهن، وما تحمله طياته من مطالب للشعب المصري العظيم، ولذلك فقد سبق أن حددت مهله أسبوعًا لكافة القوى السياسية بالبلاد؛ للتوافق والخروج من الأزمة، إلا أن هذا الأسبوع مضى دون ظهور أي بادرة أو فعل، وهو ما أدى إلى خروج الشعب بتصميم وإصرار، وبكامل حريته على هذا النحو الباهر الذي

أثار الإعجاب والتقدير والاهتمام على المستوى الداخلي والإقليمي والدولي .

- أن ضياع مزيد من الوقت لن يحقق إلا مزيدًا من الانقسام والتصارع الذي حذرنا ولا زلنا نحذر منه .
- لقد عانى هذا الشعب الكريم، ولم يجد من يرفق به أو يحنو عليه، وهو ما يلقى بعبء أخلاقي ونفسي على القوات المسلحة، التي تجد لزامًا أن يتوقف الجميع عن أي شيء بخلاف احتضان هذا الشعب الأبي الذي برهن على استعداده لتحقيق المستحيل إذا شعر بالإخلاص والتفاني من أجله .
- أن القوات المسلحة تعيد وتكرر الدعوة لتلبية مطالب الشعب وتمهل الجميـع [48] ساعة كفرصة أخيرة؛ لتحمل أعباء الظرف التاريخي الذي يمر به الوطن الذي لن يتسامح أو يغفر لأي قوى تقصر في تحمل مسؤولياتها.
- وتهيب القوات المسلحة بالجميع بأنه إذا لم تتحقق مطالب الشعب خلال المهلة المحددة فسوف يكون لزامًا عليها؛ استنادًا لمسؤوليتها الوطنية والتاريخية واحترامًا لمطالب شعب مصر العظيم، أن تعلن عن خارطة مستقبل وإجراءات تشرف على تنفيذها، وبمشاركة جميع الأطياف والاتجاهات الوطنية المخلصة، بما فيها الشباب الذي كان ولا يزال مفجرًا لثورته المجيدة... ودون إقصاء أو استبعاد لأحد .
- تحية تقدير وإعزاز إلى رجال القوات المسلحة المخلصين الأوفياء الذين كانوا ولا يزالوا متحملين مسؤوليتهم الوطنية تجاه شعب مصر العظيم بكل عزيمة وإصرار وفخر واعتزاز .

حفظ الله مصر وشعبها الأبي العظيم.. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

❖ اليوم الثاني، 1 يوليو 2013

الجيش" ينتص للشعب: مهلة 48 ساعة لتحقيق مطالب الجماهير أو "خارطة مستقبل" بإشراف عسكري[11]

الإثنين 01-07-2013 PM 04:32

كتب: سهيلة حامد

https://youtu.be/yLwXjGjqjXc

K1.1

أصدرت القوات المسلحة المصرية بيانا، عصر اليوم، تعليقا منها على أحداث الأمس من مظاهرات ومصادمات دامية، أوضحت فيه موقفها إزاء اختلاف القوى السياسية، وأكدت فيه انتصارها الكامل لمطالب الشعب كافة، وأمهلت جميع الفرقاء السياسيين في مصر 48 ساعة من أجل "تحقيق مطالب الشعب"، وأعلنت أنه في حال انتهاء المهلة دون جديد ستقوم القوات المسلحة بطرح خارطة طريق تقوم هي على تنفيذها وتتخذ الإجراءات المناسبة لضمان تنفيذ مطالب الشعب.

[11] https://www.elwatannews.com/news/details/214715

وقالت القوات المسلحة المصرية، في بيانها

"شهدت الساحة المصرية والعالم أجمع أمس مظاهرات وخروجاً لشعب مصر العظيم ليعبر عن رأيه وإرادته بشكل سلمى وحضاري غير مسبوق . لقد رأى الجميع حركة الشعب المصري وسمعوا صوته بأقصى درجات الاحترام والاهتمام، ومن المحتم أن يتلقى الشعب رداً على حركته وعلى ندائه من كل طرف يتحمل قدرا من المسؤولية في هذه الظروف الخطرة المحيطة بالوطن. إن القوات المسلحة المصرية كطرف رئيسي في معادلة المستقبل وانطلاقا من مسؤوليتها الوطنية والتاريخية في حماية أمن وسلامة هذا الوطن - تؤكد على الآتي: * إن القوات المسلحة لن تكون طرفاً في دائرة السياسة أو الحكم ولا ترضى أن تخرج عن دورها المرسوم لها في الفكر الديمقراطي الأصيل النابع من إرادة الشعب. * إن الأمن القومي للدولة معرض لخطر شديد إزاء التطورات التي تشهدها البلاد وهو يلقى علينا بمسؤوليات كل حسب موقعه للتعامل بما يليق من أجل درء هذه المخاطر. * لقد استشعرت القوات المسلحة مبكرا خطورة الظرف الراهن وما تحمله طياته من مطالب للشعب المصري العظيم، ولذلك فقد سبق أن حددت مهله أسبوعاً لكافة القوى السياسية بالبلاد للتوافق والخروج من الأزمة إلا أن هذا الأسبوع مضى دون ظهور أي بادرة أو فعل، وهو ما أدى إلى خروج الشعب بتصميم وإصرار وبكامل حريته على هذا النحو الباهر الذى أثار الإعجاب والتقدير والاهتمام على المستوى الداخلي والإقليمي والدولي. * إن ضياع مزيد من الوقت لن يحقق إلا مزيدا من الانقسام والتصارع الذى حذرنا ولا زلنا نحذر منه. * لقد عانى هذا الشعب الكريم ولم يجد من يرفق به أو يحنو عليه وهو ما يلقى بعبء أخلاقي ونفسى على القوات المسلحة التي تجد لزاماً أن يتوقف الجميع عن أي شيء بخلاف احتضان هذا الشعب الأبي الذى برهن على استعداده لتحقيق المستحيل إذا شعر بالإخلاص والتفاني من أجله. - إن القوات المسلحة تعيد وتكرر الدعوة لتلبية مطالب الشعب وتمهل الجميـع 48 ساعة كفرصة أخيرة لتحمل أعباء الظرف التاريخي الذى يمر به الوطن الذى لن يتسامح أو يغفر لأى قوى تقصر في تحمل مسؤولياتها. - وتهيب القوات المسلحة بالجميع بأنه إذا لم تتحقق مطالب

الشعب خلال المهلة المحددة فسوف يكون لزاماً عليها استناداً لمسؤوليتها الوطنية والتاريخية واحتراماً لمطالب شعب مصر العظيم أن تعلن عن خارطة مستقبل وإجراءات تشرف على تنفيذها وبمشاركة جميع الأطياف والاتجاهات الوطنية المخلصة بما فيها الشباب الذى كان ولا يزال مفجرا لثورته المجيدة، ودون إقصاء أو استبعاد لأحد". وختم البيان قائلا "تحية تقدير وإعزاز إلى رجال القوات المسلحة المخلصين الأوفياء الذين كانوا ولا يزالوا متحملين مسؤوليتهم الوطنية تجاه شعب مصر العظيم بكل عزيمة وإصرار وفخر واعتزاز. حفظ الله مصر وشعبها الأبي العظيم".

في أعقاب ذلك، طالب كل من حزب النور السلفي والدعوة السلفية الرئيس محمد مرسي بالموافقة على إجراء انتخابات رئاسية مبكرة، وجاء في البيان تعبير عن الخشية من عودة الجيش للحياة العامة.
وفي نفس اليوم استقال خمس وزراء من الحكومة المصرية تضامنًا مع مطالب المتظاهرين، واستقال مستشار الرئيس للشؤون العسكرية الفريق سامي عنان، الذي قال أن منصبه كان شرفيًا ولم يكلف بأي مهمة. وقدم 30 عضوًا في مجلس الشورى استقالاتهم. وذكرت وكالة أنباء الشرق الأوسط، وكالة الأنباء الرسمية، أن محمد كامل عمرو وزير الخارجية قدم استقالته، ولم تقدم تفاصيل أكثر. وفي الليل، أصدر التحالف الوطني لدعم الشرعية بيانًا جاء فيه إعلان الرفض البات والمطلق محاولة "البعض استرداد هذا الجيش للانقضاض على الشرعية والانقلاب على الإرادة الشعبية".
وقد أعلنت وزارة الداخلية في بيان لها تضامنها مع بيان القوات المسلحة مذكرة بأنها تقف على مسافة واحدة من جميع التيارات السياسية. وأسهم بيان الجيش في دفع مؤشرات البورصة المصرية حيث زادت القيمة السوقية للأسهم نحو عشرة مليارات جنيه.

❖ اليوم الثالث، 2 يوليو 2013

أصدرت الرئاسة المصرية بيانًا في جاء فيه أن الرئاسة المصرية ترى أن بعض العبارات الواردة في بيان الجيش "تحمل من الدلالات ما يمكن أن يتسبب في حدوث إرباك للمشهد الوطني المركب".

https://youtu.be/j20WCMEppEM

❖ اليوم الرابع، 3 يوليو 2013

وبعد انتهاء المهلة التي منحتها القوات المسلحة للقوى السياسية، في التاسعة مساءً، وبعد لقاء مع قوى سياسية ودينية وشبابية، أعلن وزير الدفاع الفريق أول عبد الفتاح السيسي وقتها والمشير حاليا، إنهاء حكم الرئيس محمد مرسي على أن يتولى رئيس المحكمة الدستورية العليا إدارة شئون البلاد لحين إجراء انتخابات رئاسية مبكرة، مع جملة إجراءات أخرى أعلن عنها.
وتبع ذلك البيان احتفالات في ميدان التحرير وعدد من المحافظات المصرية.

بيان القيادة العامة للقوات المسلحة [3 يوليو 2013]

https://youtu.be/BZKNxhuHCUk

نص البيان

إن القوات المسلحة لم يكن في مقدورها أن تصم آذانها أو تغض بصرها عن حركة ونداء جماهير الشعب التي استدعت دورها الوطني، وليس دورها

السياسي على أن القوات المسلحة كانت هي بنفسها أول من أعلن ولا تزال وسوف تظل بعيدة عن العمل السياسي.
ولقد استشعرت القوات المسلحة - انطلاقا من رؤيتها الثاقبة - أن الشعب الذي يدعوها لنصرته لا يدعوها لسلطة أو حكم وإنما يدعوها للخدمة العامة والحماية الضرورية لمطالب ثورته.. وتلك هي الرسالة التي تلقتها القوات المسلحة من كل حواضر مصر ومدنها وقراها وقد استوعبت بدورها هذه الدعوة وفهمت مقصدها وقدرت ضرورتها واقتربت من المشهد السياسي آملة وراغبة وملتزمة بكل حدود الواجب والمسؤولية والأمانة.
لقد بذلت القوات المسلحة خلال الأشهر الماضية جهودا مضنية بصورة مباشرة وغير مباشرة لاحتواء الموقف الداخلي وإجراء مصالحة وطنية بين كل القوى السياسية بما فيها مؤسسة الرئاسة منذ شهر نوفمبر (تشرين الثاني) 2012.. بدأت بالدعوة لحوار وطني استجابت له كل القوى السياسية الوطنية وقوبل بالرفض من مؤسسة الرئاسة في اللحظات الأخيرة.. ثم تتابعت وتوالت الدعوات والمبادرات من ذلك الوقت وحتى تاريخه.
كما تقدمت القوات المسلحة أكثر من مرة بعرض تقدير موقف استراتيجي على المستوى الداخلي والخارجي تضمن أهم التحديات والمخاطر التي تواجه الوطن على المستوى الأمني والاقتصادي والسياسي والاجتماعي، ورؤية القوات المسلحة بوصفها مؤسسة وطنية لاحتواء أسباب الانقسام المجتمعي وإزالة أسباب الاحتقان ومجابهة التحديات والمخاطر للخروج من الأزمة الراهنة.
في إطار متابعة الأزمة الحالية اجتمعت القيادة العامة للقوات المسلحة بالسيد رئيس الجمهورية في قصر القبة يوم 22 / 6 / 2013 حيث عرضت رأي القيادة العامة ورفضها للإساءة لمؤسسات الدولة الوطنية والدينية، كما أكدت رفضها لترويع وتهديد جموع الشعب المصري.
ولقد كان الأمل معقودا على وفاق وطني يضع خارطة مستقبل، ويوفر أسباب الثقة والطمأنينة والاستقرار لهذا الشعب بما يحقق طموحه ورجاءه، إلا أن خطاب السيد الرئيس ليلة أمس وقبل انتهاء مهلة الـ48 ساعة جاء بما لا يلبي ويتوافق مع مطالب جموع الشعب.. الأمر الذي استوجب من القوات المسلحة استنادا على مسؤوليتها الوطنية والتاريخية التشاور مع بعض رموز القوى الوطنية والسياسية والشباب ودون استبعاد أو إقصاء لأحد.. حيث

اتفق المجتمعون على خارطة مستقبل تتضمن خطوات أولية تحقق بناء مجتمع مصري قوي ومتماسك لا يقصي أحدا من أبنائه وتياراته وينهي حالة الصراع والانقسام.. وتشتمل هذه الخارطة على الآتي:

- تعطيل العمل بالدستور بشكل مؤقت.
- يؤدي رئيس المحكمة الدستورية العليا اليمين أمام الجمعية العامة للمحكمة.
- إجراء انتخابات رئاسية مبكرة على أن يتولى رئيس المحكمة الدستورية العليا إدارة شؤون البلاد خلال المرحلة الانتقالية لحين انتخاب رئيس جديد.
- لرئيس المحكمة الدستورية العليا سلطة إصدار إعلانات دستورية خلال المرحلة الانتقالية.
- تشكيل حكومة كفاءات وطنية قوية وقادرة تتمتع بجميع الصلاحيات لإدارة المرحلة الحالية.
- تشكيل لجنة تضم كل الأطياف والخبرات لمراجعة التعديلات الدستورية المقترحة على الدستور الذي تم تعطيله مؤقتا.
- مناشدة المحكمة الدستورية العليا لسرعة إقرار مشروع قانون انتخابات مجلس النواب والبدء في إجراءات الإعداد للانتخابات البرلمانية.
- وضع ميثاق شرف إعلامي يكفل حرية الإعلام ويحقق القواعد المهنية والمصداقية والحيدة وإعلاء المصلحة العليا للوطن.
- اتخاذ الإجراءات التنفيذية لتمكين ودمج الشباب في مؤسسات الدولة ليكون شريكا في القرار كمساعدين للوزراء والمحافظين ومواقع السلطة التنفيذية المختلفة.
- تشكيل لجنة عليا للمصالحة الوطنية من شخصيات تتمتع بمصداقية وقبول لدى جميع النخب الوطنية وتمثل مختلف التوجهات.

تهيب القوات المسلحة بالشعب المصري العظيم بكل أطيافه الالتزام بالتظاهر السلمي وتجنب العنف الذي يؤدي إلى مزيد من الاحتقان وإراقة دم الأبرياء.. وتحذر من أنها ستتصدى بالتعاون مع رجال وزارة الداخلية بكل قوة وحسم ضد أي خروج عن السلمية طبقا للقانون وذلك من منطلق مسؤوليتها الوطنية والتاريخية.

كما توجه القوات المسلحة التحية والتقدير لرجال القوات المسلحة ورجال الشرطة والقضاء الشرفاء المخلصين على دورهم الوطني العظيم وتضحياتهم المستمرة للحفاظ على سلامة وأمن مصر وشعبها العظيم.
حفظ الله مصر وشعبها الأبي العظيم.. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته».

9. عزل محمد مرسي[12]

بعد اجتماع لقادة القوات المسلحة مع قوى سياسية ودينية وشبابية، في حوالي التاسعة مساءً بتوقيت القاهرة، أذاع التلفزيون الرسمي بيانًا ألقاه وزير الدفاع عبد الفتاح السيسي، أنهى فيه رئاسة محمد مرسي، وعرض خارطة طريق سياسية للبلاد اتفق عليها المجتمعون، تتضمن تسليم السلطة لرئيس المحكمة الدستورية العليا حتى إجراء انتخابات رئاسية مبكرة، وبين أن له سلطة إصدار إعلانات دستورية. وتشكيل حكومة كفاءات وطنية، وتشكيل لجنة من التيارات السياسية وخبراء الدستور لمراجعة دستور 2012 الذي عطل مؤقتًا. وجاء في البيان أيضًا دعوة المحكمة الدستورية العليا إلى سرعة إصدار قانون انتخابات مجلس النواب.

وحضر ذلك الاجتماع كلا من : عبد الفتاح السيسي، محمد البرادعي، شيخ الأزهر احمد الطيب، والبابا تواضروس الثاني، ممثل عن حزب النور، ممثل عن حركة تمرد

https://youtu.be/wtEPxKoYbRM

وكان محمد مرسي قد تولى رئاسة الجمهورية بعد فترة أدار فيها المجلس الأعلى للقوات المسلحة شؤون البلاد عقب سقوط حكم محمد حسني مبارك الذي أعلن تنحيه عن الحكم بعد 18 يومًا من التظاهرات. مع مرور عشرة أشهر على حكم محمد مرسي، تأسست حركة تمرد في 26 أبريل 2013، وهي حركة

[12] وسائل إعلام مختلفة.

تجمع توقيعات المصريين لسحب الثقة من محمد مرسي وإجراء انتخابات رئاسية مبكرة. أعلنت الحركة عن جمع 22 مليون توقيع لسحب الثقة من مرسي، ودعت هؤلاء الموقعين للتظاهر يوم 30 يونيو.

وقد تجاهل مرسي هذه التوقيعات ورفض اجراء الانتخابات المبكرة واصفا اياها بالمطالب العبثية. ورفضت المعارضة دعوة محمد مرسي للحوار وتشكيل لجنة لتعديل الدستور والمصالحة الوطنية، وذلك في خطاب امتد لساعتين ونصف. وتلا محمد البرادعي بيان جبهة الإنقاذ المعارضة، وقال إن خطاب محمد مرسي "عكس عجزًا واضحًا عن الإقرار بالواقع الصعب الذي تعيشه مصر بسبب فشله في إدارة شؤون البلاد منذ أن تولى منصبه قبل عام". وتمسكت الجبهة بالدعوة إلى إجراء انتخابات رئاسية مبكرة.
دعا شيخ الأزهر أحمد الطيب في بيان كل مصري إلى تحمل مسؤوليته "أمام الله والتاريخ والعالم" وحذر من الانجراف إلى الحرب الأهلية "التي بدت ملامحها في الأفق والتي تنذر بعواقب لا تليق بتاريخ مصر ووحدة المصريين ولن تغفرها الأجيال لأحد". ودعا بابا الأقباط الأرثوذكس تواضروس الثاني المصريين إلى التفكير معًا والتحاور معًا، وطلب منهم الصلاة من أجل مصر.

ردود فعل خارجية

الأمم المتحدة

صدر بيان في 1 يوليو عن المكتب الإعلامي لأمين عام الأمم المتحدة بان كي مون جاء فيه "ينبغي توجيه إدانة قوية لما تردد عن سقوط عدد من القتلى والجرحى وكذلك الاعتداء الجنسي ضد المتظاهرات إضافة إلى أعمال تدمير الممتلكات وذلك رغم ما يبدو من أن الغالبية العظمى من أولئك الذين يشاركون في الاحتجاجات يقومون بذلك سلميًا".

الاتحاد الأوروبي

أصدر الاتحاد الأوروبي تصريحًا مقتضباً وردَ فيه: «إننا ندعو جميع القوى السياسية في مصر إلى التزام الهدوء وتجنب العنف ومباشرة الحوار السياسي.»

نيجيريا

حثّ وزير الشؤون الخارجية النيجيري أولوغبينغا أشيرو الجالية النيجيرية في مصر على التزام الهدوء يوم الاثنين بعد أحداث العنف الأخيرة، قائلًا: "أنا على اتصالٍ مع سفيرنا في القاهرة. ونحن نراقب التطورات بعناية، ولكن ليس هناك ما يدعو للقلق. أعتقد أن السلطات في مصر ستقوم باحتواء على الوضع. كما أن السفير على اتصال مع قيادة الجالية النيجيرية في مصر بخصوص ضرورة التزام الهدوء".

أستراليا

أصدرت الحكومة تحذيرًا لمواطنيها الراغبين بالسفر إلى مصر، وصرح وزير الخارجية الأسترالي بوب كار حول العنف الحاصل قائلًا: "للأسف، وردت أيضًا تقارير تفيد بأن المتطرفين الإسلاميين قد هددوا بممارسة العنف ضد الكنائس والمجتمعات القبطية. نحن نحثّ جميع الأطراف على نبذ العنف عند إقامة المسيرات في الشوارع، وعلى الشرطة المصرية ولجيش ممارسة ضبط النفس المناسب حفاظًا على النظام العام."

تونس

استبعد رئيس الوزراء علي العريض انتقال ما يحدث في مصر إلى تونس قائلًا "أستبعد سيناريو مشابه لما يحدث في مصر لثقتي الكبيرة في وعي التونسيين وقدرتهم على قياس إمكانيات البلاد". وأضاف "منهجنا يتسم بالتوافق والشراكة ولا مبرر في اتجاه إهدار الوقت أو تعميق التجاذبات"، واعتبر أن ما يحدث في مصر انقلاب عسكري عن الشرعية. وهذا ما أكده الرئيس المنصف المرزوقي كذلك.

الولايات المتحدة

قال الرئيس الأمريكي باراك أوباما "الرئيس مرسي رئيس منتخب لكن على حكومة مرسي الآن احترام المعارضة وجماعات الأقليات". وتعقيبًا على بيان القوات المسلحة في ١ يوليو، قال المتحدث باسم وزارة الدفاع الأمريكية "نحن في عملية استعراض لذلك البيان، ولسنا متأكدين تمامًا عن ما سيحدث بشكل أو آخر في الـ 48 ساعة المقبلة".

سوريا

قال وزير الإعلام عمران الزعبي إن نموذج جماعة الإخوان المسلمين في السلطة "سقط إلى غير رجعة" وقال إن "نموذج حكم الإخوان في مصر توفي، لكن شهادة وفاته لم تصدر بعد...والإخوان لديهم قدرة استثنائية على التخريب، واستطاعوا أن يخربوا في سنة ما بني منذ ثورة جمال عبد الناصر". لاحقًا، وفي حديث لصحيفة الثورة السورية، قال بشار الأسد إن ما يحدث في مصر "هو سقوط لما يسمى الإسلام السياسي" وأضاف "من يأت بالدين ليستخدمه لصالح السياسة أو لصالح فئة دون أخرى سيسقط في أي مكان في العالم".

10.التطورات السياسية بعد عزل مرسي[13]

أحداث 8 يوليو

أحداث دار الحرس الجمهوري	
جزء من انقلاب 3 يوليو 2013 في مصر	
التاريخ	4:45فجرا يوم 8 يوليو 2013
المكان	دار الحرس الجمهوري 30°04′51″N 31°19′00″E30.0808°N 31.3167°E
النتيجة النهائية	سقوط قتلى وجرحى من الطرفين
الأسباب	عزل مرسي
المظاهر	مظاهرات وإطلاق نار
التنازلات المقدمة	لا يوجد
الأطراف	
القوات المسلحة والشرطة المصرية	معتصمون مؤيدون للرئيس المعزول محمد مرسي
الخسائر	
3قتلى و42 مصابًا.[1]	57قتيل وأكثر من 435 جريح [2][3]

في فجر يوم 8 يوليو 2013 اندلعت اشتباكات في محيط دار الحرس الجمهوري المصري بين محتجين يريدون عودة الرئيس المعزول محمد مرسي والقوات التي تقوم بحماية المنشأة العسكرية. أدى ذلك لمقتل 61 شخصًا وفقًا لتقرير أخير لمصلحة الطب الشرعي، وأصيب أكثر من 435 آخرين. أثارت هذه الأحداث ردود فعل منددة من التيارات الإسلامية كافة، كما أدانتها القوى

13 https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%A8:%D8%A3%D8%AD%D8%AF%D8%A7%D8%AB_2012-2013_%D9%81%D9%8A_%D9%85%D8%B5%D8%B1

السياسية الأخرى؛ أعلن حزب النور إنهاء مشاركته في ما عُرف بخارطة الطريق، وكذلك رئيس حزب مصر القوية عبد المنعم أبو الفتوح الذي شارك في نقاشات خارطة الطريق، طالب الرئيس المؤقت عدلي منصور بالاستقالة على خلفية هذه الأحداث. تبع هذه المقتلة أحداث شهدت أعمال قتل أخرى في أحداث ميدان رابعة العدوية وفض اعتصامات مؤيدي مرسي.
بعد مظاهرات حاشدة مناهضة للرئيس وأخرى مؤيدة له يوم 30 يونيو 2013 تدخلت القوات المسلحة المصرية فعزلت الرئيس محمد مرسي وعطلت دستور 2012 وعيّنت عدلي منصور رئيسا مؤقتا للمرحلة الانتقالية. احتجزت القوات المسلحة محمد مرسي في مكان مجهول تمهيدا لمحاكمته لكن أنباءً ذكرت أنه في مقر وزارة الدفاع ثم ذُكِر أنه في دار الحرس الجمهوري فتوافد أنصاره مطالبين بالإفراج عنه.
بعد وقوع الأحداث، في أواخر أكتوبر 2013، تسرب تسجيل صوتي لوزير الدفاع عبد الفتاح السيسي لحديث له مع رئيس تحرير المصري اليوم، يقول فيه السيسي أن محمد مرسي كان في دار الحرس الجمهوري حتى يوم 8 يوليو، ونُقل بعد وقوع الأحداث مباشرة.
إلا أن رسالة من مرسي أعلنها محاموه جاء فيها أنه كان موجودًا في دار الحرس الجمهوري حتى يوم 5 يوليو إذ نقل إلى قاعدة بحرية.

❖ اعتصام رابعة العدوية

من ويكيبيديا، الموسوعة الحرة

أطياف مؤيدة لشرعية الرئيس محمد مرسي في اعتصام رابعة

التاريخ	30يونيو 2013 14- أغسطس 2013
المكان	مصر.
الأهداف	عودة الرئيس المعزول محمد مرسي إلى الحكم.
قادة الفريقين	
التحالف الوطني لدعم الشرعية، حزب الحرية والعدالة، حزب الوسط وحزب الوطن.	

اعتصام رابعة العدوية بدأ الاعتصام في رابعة العدوية يوم 28 يونيو 2013 وانتهي في يوم 14 أغسطس من نفس العام. فبدايته تزامنت مع اعتصام معارضي الرئيس بميدان التحرير تنديدًا بسياساته ومطالبته بالتنحي، وبالتالي خرج الملايين على حد وصف المؤيدين لجماعة الإخوان والمؤيدين لبقاء محمد مرسي من أطياف أخري كثيرة من الشعب ليست منتسبه للجماعة واتخذوا من رابعة العدوية مقرا لاعتصامهم منذ يوم 28 يونيو، واتخذ شباب الإخوان وقياداتهم وأنصار شرعية مرسي من كلمة الشرعية شعار لهم، فنصبوا الخيام الواحدة تلو الأخرى بالميدان في اشارة لوجود دعم من جزء آخر لا يستهان به من الشعب لشرعية الرئيس المنتخب محمد مرسي في مواجهة المهلة و الشروط التي فرضتها القوات المسلحة عليه للخروج من الأزمة، ثم جاء قرار القوات المسلحة بعزل محمد مرسي عن الحكم، وهو ما اعتبرته القوى السياسية المؤيدة للرئيس انقلابا عسكريا، في حين يسميه معارضو الرئيس المعزول ثورة.

ميدان رابعة العدوية

ميدان رابعة العدوية هو المكان الذي اتفق عليه أنصار الرئيس المعزول محمد مرسي ليعتصموا فيه لحين تنفيذ مطالبهم وهي عودة الرئيس محمد مرسي إلى الحكم مرة أخرى. وازداد الأمر إصرارًا منهم بعد خطاب الفريق أول عبد الفتاح السيسي الذي جاء بعد مظاهرات 30 يونيو. ويعتبر ميدان رابعة - أو كما يسميه البعض إشارة رابعة العدوية- أحد المناطق الراقية في مدينة نصر بالقاهرة، وزادت شهرته في الآونة الأخيرة لأنه أصبح منافسا لميدان التحرير، بل ورمزا يستخدمه المدافعين عن الشرعية. وقد ظهرت إشارة تحمل

اسم هذا الميدان بعد فض قوات الجيش والشرطة لاعتصام مؤيدي الشرعية به بالقوة.

تضارب الأراء حول اعتصام رابعة العدوية

في الوقت الذي سعى فيه البعض إلى فض اعتصام رابعة العدوية أمثال الشيخين محمد حسان ومحمد حسين يعقوب بطريقة سلمية، ظهر تضارب في الأراء حول الاعتصام ذاته، وكيفية فض الاعتصام من جانب كل من اتفق مع الاعتصام؛ كذلك يظهر على الجانب الاخر من يرفض الاعتصام وكيفية فضه بأي طريقة.

لكن كان من الواضح أن الجميع متفق على الاعتصام وأنه حق مكفول للجميع ولكن اشترط ذلك أن يكون الاعتصام سلمى وهو شرط من أجل حماية المواطنين والحفاظ على الأمن القومي، ومثال ذلك فقد قال الفنان عمرو واكد في رسالة له إلى اعتصام رابعة العدوية إن الاعتصام السلمى هو حق ولكن ليس المسلح وإن القضية كانت سياسية وأصبحت الآن جنائية وقال لهم سلموا القيادات التي حرضت على العنف وأن الحل سيكون سياسي ولكن في الوضع الحالي المشكلة جنائية.

أما التحالف الوطني لدعم الشرعية، فقد أدلى بتصريحات يقول فيها بأن الاعتصام قائم حتى عودة الشرعية وأنهم متمسكون بمطلبهم وقالوا لوزير الدفاع والمجلس العسكري بأن أمن المعتصمين في رقبة الجيش.

الأراء حول فض اعتصام رابعة العدوية

اختلفت الأراء تجاه فض اعتصام رابعة العدوية ما بين قبول فض الاعتصام بأي طريقة، وبين فض الاعتصام بطريقة سلمية، أو رفض فضه مطلقا. وتعددت الآراء لذلك فنجد على سبيل المثال:

«أكد محمد البرادعي نائب رئيس الجمهورية للعلاقات الدولية أن السلطات المصرية لم تعرض إطلاقا على الإخوان المسلمين الإفراج عن الرئيس المعزول محمد مرسي مقابل فض اعتصام رابعة العدوية، ومعتبرا أن مصر تجاوزت مرحلة إقناع المجتمع الدولي، وأن ما حدث في مصر ثورة شعبية وليست انقلابًا عسكريا.

وأضاف في برنامج الحياة اليوم مع شريف عامر، على قناة الحياة، أنه إذا لم يكن هناك بديل عن استخدام القوة في فض مظاهرات رابعة العدوية

سنفعل ذلك في حدود أقل الخسائر، كما قال إنه لا يمكن أن يسمح بترويع الشعب مضيفا أن: «تطبيق القانون في هذا الموضوع لا يحتاج لبحث.
وتحدث البرادعي عن 30 يونيو، فقال هي ليست بثورة جديدة بل هي تصحيح لثورة 25 يناير، مؤكدا أن مصر لا تتعرض لضغوط من الرأي العام العالمي ومشددًا على أن الولايات المتحدة قالت بصراحة أن ما حدث في مصر ثورة شعبية لتجنب حرب أهلية.
وأكد في حديثه على أنه من الواجب مشاركة جماعة الإخوان المسلمين في الانتخابات في ضوء دستور يشاركون في صياغته بشكل يضمن حرية العقيدة وحقوق المرأة والكرامة الإنسانية.»
وبخصوص مختلف القوى السياسية المصرية، فقد أيدت مختلف التيارات المدنية كأحزاب جبهة الإنقاذ وحركة تمرد بيان مجلس الوزراء، بحسب استطلاعات للرأي لصحف كالشروق والأهرام والأخبار واليوم السابع. أما أحزاب القوى الإسلامية كالحرية والعدالة وحزب الوسط وحزب البناء والتنمية وحزب النور وحزب الوطن فرفضت فض الاعتصام بالقوة. ولفتت جريدة الشروق إلى مخاوف حقوقية من وقوع مذبحة، وتناولت رفض حركة شباب 6 أبريل -جبهة أحمد ماهر- فض الاعتصام بالقوة، مشددة على تمسكها بالحل السياسي، وفي نفس الوقت محاسبة المحرضين على انهيار الدولة، ومطالبة بالسماح بتفتيش الاعتصام من قبل منظمات حقوقية. وفي مقاله تساءل رئيس التحرير التنفيذي للشروق عماد الدين حسين عن اللحظة التالية لفض الاعتصام، مؤكدا ضرورة وجود حل سياسي مرافق لقرار الفض، داعيا إلى صيغة ما تشرك الإخوان في العملية السياسية حتى يقتنع الأعضاء العاديون بأنه لا يوجد استئصال أو إقصاء لهم، مع تطبيق القانون بحزم على قيادات الإخوان الذين ارتكبوا جرائم.
وقد جاءت صحيفة الأهرام في افتتاحيتها إلى أن مصر الآن أمام خيارين: إما الفوضى وتوابعها، أو دولة القانون، حيث رأت عدم معقولية قطع أوصال العاصمة باحتلال الميادين العامة حتى لو كان بغرض التظاهر السلمي، ناهيك عن وجود شكوك تتعلق بانتفاء صفة السلمية عن تلك الاعتصامات بوجود أسلحة ومتفجرات. ورأت الجريدة القومية أن استمرار هذا الوضع المزرى يكرس العشوائية والفوضى ويعوق جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية والإصلاح السياسي. وفي تقرير لها، كتبت الأهرام عن شروط

تضعها القوى السياسية لعودة الإخوان إلى السياسة، منها تجريم التنظيم الدولي، ومحاكمة المجرمين وإجراء مراجعات فكرية، وفصل العمل الدعوي عن السياسة، وتقنين أوضاع الجماعة وإخضاعها لرقابة أجهزة الدولة ومؤسساتها.

على العكس فقد وصف مدير تحرير الشروق وائل قنديل ما تعيشه مصر بأنه "نوع من الليبرالية المتوحشة" التي لا يستشعر أصحابها وخزا لضمائرهم وهم يوفرون الغطاء السياسي والأخلاقي لقرار حكومة الانقلاب بمحو اعتصامي رابعة العدوية والنهضة من الوجود.

كما كتبت جريدة الحرية والعدالة تحت عنوان "الصمود" إن مصر تقف اليوم ضد الانقلاب، حيث أبرزت دعوة "تحالف الشرعية" الشعب المصري لاستكمال ثورته. وأوردت الجريدة الناطقة الرسمية باسم جماعة حزب الحرية والعدالة الذراع السياسي لجماعة الإخوان المسلمين تصريحات القيادات الإخوانية والقوى السياسية الرافضة لاستخدام العنف من قبل الداخلية، كالشيخ محمد حسان الذي رأى أن الخوض في الدماء هو التهديد الحقيقي للأمن القومي، وكذلك الموقعين على مبادرة "المسار الديمقراطي في مواجهة الانقلاب العسكري" الذين حملوا السلطات كل المسؤوليات عن فض هذه الاعتصامات بالقوة وما يترتب عليها من إزهاق الأرواح وإراقة الدماء، وأيضا وصف منظمة العفو الدولية لقرار الفض باعتباره مخالفا للمعايير الدولية. وغطت الجريدة المظاهرات والمسيرات التي شهدتها مختلف محافظات مصر ردا على بيان فض الاعتصام، إضافة إلى الاستعداد لتنظيم مسيرات في مليونيه اليوم تحت مسمى "مصر ضد الانقلاب.

أما فيما تخص تصريحات مجلس الوزراء بخصوص قرار فض الاعتصام، قال عبد الغفار شكر، رئيس حزب التحالف الشعبي، إن الرسالة التي أراد الدكتور حازم الببلاوي إيصالها إلى القوى السياسية هي تأكيده على جدية الدولة في قرار فض اعتصام رابعة العدوية والنهضة، ولكن الأمر يتطلب مهلة حتى انتهاء الشهر الكريم وروحانياته وإعطاء فرصة للمحاولات التي تتم حاليا لإقناع المعتصمين بفض اعتصامهم دون الدخول في مواجهات مع الدولة قد تقع على إثرها خسائر كبيرة.

وأكدت بعض القوى السياسية على ضرورة الإسراع في فض الاعتصام، ولكن بأقل خسائر ومنع أي مسيرات من شأنها تعطيل مصالح المواطنين، ومحاولة التضييق على الاعتصام في الأيام المقبلة، لإجبارهم على الرحيل ومنع دخول أي أسلحة لهم، مضيفا أن الاجتماع ناقش أيضا محاولات التوسط الخارجية لحل الأزمة، وأكدت القوى السياسية أنه من غير المقبول أن تقوم أي دولة أجنبية بالوساطة أو تفرض حلولا على الدولة، وهو ما رد عليه الدكتور الببلاوي، مؤكدا أن أي مسؤول أجنبي لا يأتي بحلول أو أوامر، ولكنه يأت باقتراحات تتعامل معها الحكومة.

❖ الأحداث التالية لعزل مرسي (4 يوليو)

قطع بث وسائل الإعلام

فور إعلان البيان العسكري تم قطع جميع وسائل الإعلام الموالية لمحمد مرسي ومنها قناة الناس و الرحمة والحافظ ومصر 25 كما ألقت قوات الشرطة العسكرية القبض علي اثنين من مذيعي قناة مصر 25 بينهم المذيع محمد جمال هلال ومدير المونتاج بالقناة وضيفين. كما اقتحمت أجهزة الأمن المصرية وأغلقت مكاتب وأستوديوهات قنوات "الجزيرة مباشر مصر"، "والإخبارية" و"الجزيرة الإنجليزية" وأوقفت أجهزة البث, واحتجزت أجهزة الأمن مدير قناة "الجزيرة مباشر مصر" ومدير مكتب "الجزيرة الإخبارية" بالقاهرة, مع عدد من العاملين، وأجبرت العاملين والضيوف في "الجزيرة مباشر مصر" على التوقف عن الكلام وإيقاف بث نقل صورة ميدان التحرير. كما انقطع بث "الجزيرة الإخبارية" و"الجزيرة مباشر مصر" على القمر الاصطناعي نايل سات.

احتجاز مرسي ومعاونيه

باشرت السلطات حملة اعتقالات في صفوف جماعة الإخوان المسلمين بعدما أطاح الجيش بمحمد مرسي الذي كان عضوا بارزا بالجماعة، أُحتُجِز محمد مرسي في القصر الرئاسي مع بقية فريقه بعد أن حدد الجيش المهلة، ثم عُزِل عن الفريق ونُقِل إلى مقر وزارة الدفاع بعد انتهائها واعتقل رئيس حزب الحرية والعدالة سعد الكتاتني والنائب الأول لمرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين خيرت الشاطر ونائبه رشاد البيومي والمرشد العام السابق

مهدي عاكف وأمين عام حزب الحرية والعدالة بالجيزة حلمي الجزار كما صدرت أوامر لاعتقال 300 عضو من الجماعة. واعتقلت السلطات كذلك إسلاميين آخرين بينهم حازم صلاح أبو إسماعيل. كما تواترت أنباء عن اعتقال المرشد العام للإخوان المسلمين محمد بديع، لكنه خرج في ميدان رابعة العدوية، وكذب إشاعات فراره أو إلقاء القبض عليه وحذّر من "تزييف وسائل الإعلام الكاذبة".

احتجاجات رافضة للعزل

منذ إعلان البيان العسكري في 3 يوليو خرجت العديد من المظاهرات في أنحاء مختلفة من مصر، وأصيب عشرات في اشتباكات بمحافظة الشرقية مسقط رأس محمد مرسي يوم الخميس 4 يوليو، وشُنّت هجمات أيضا في شبه جزيرة سيناء. فيما أعلن الجيش حالة الطوارئ القصوى في محافظتي السويس وجنوب سيناء، فيما أغلقت السلطات معبر رفح الحدودي مع قطاع غزة يوم الجمعة بعد ساعات من هجمات شنها مسلحون إسلاميون على معسكر لقوات الأمن المركزي قرب رفح ومطار العريش القريب ونقاط تفتيش يقوم عليها الجيش والشرطة في المنطقة. وخرجت مظاهرات يوم الجمعة تحت مسمى "جمعة الرفض" احتجاجا على عزل الجيش للرئيس مرسي وتعيين رئيس المحكمة الدستورية رئيسا مؤقتا للبلاد.

تعيين رئيس مؤقت

في 4 يوليو أدى عدلي منصور رئيس المحكمة الدستورية العليا اليمين أمام الجمعية العمومية للمحكمة رئيسا مؤقتا لمصر، وفي اليوم التالي أصدر قرارا بتعيين كل من المستشار علي عوض محمد صالح مستشارا دستوريا له والدكتور مصطفى حجازي مستشارا سياسيا. وفي تطور جديد للأحداث، أعلن المستشار عبد المجيد محمود النائب العام، الذي عاد إلى منصبه بعد إقالة النائب العام السابق طلعت عبد الله بحكم قضائي، اعتزامه التقدم بطلب إلى مجلس القضاء الأعلى للعودة إلى منصة القضاء معتذرا عن عدم استمراره في منصبه.

11. تباين ردود الفعل الخليجية يعكس تباعُد المواقف من "الإخوان" بعد الإطاحة بمرسي

بقلم رشيد خشانة – الدوحة
16 يوليو 2013

اختلفت حدة مواقف دول الخليج من الأحداث التي تشهدها مصر منذ 30 يونيو

بحسب مواقف هذه الدول من حركة الإخوان المسلمين في المنطقة

شكّلت الإطاحة بالرئيس المصري محمد مرسي فرصة لكي يطفو على السطح التباعُد الشديد بين مواقف الدول الخليجية من التيار الإخواني، وإن كان الاتجاه العام هو دعم استحواذ الجيش على السلطة وتسمية عدلي منصور رئيسا بالوكالة، إلى حين إجراء انتخابات رئاسية مبكّرة.

ويمكن القول أن دولتيْ الإمارات وقطر وقفتا على طرفيْ نقيض من الحركة التي قام بها الجيش المصري. ففيما أيّدتها الإمارات صراحة وبلا تحفُّظ، بدا الموقف القطري مُحترِزا إلى درجة أن المعارضة المصرية تتّهمه بتقديم دعم إعلامي كبير لجماعة الإخوان.

وكان لافتا، أن أول تهنئة للرئيس المؤقت عدلي منصور أتت من الملك السعودي عبد الله بن عبد العزيز، ما شكّل رسالة دعْم واضحة لإقدام الجيش على عزل مرسي. وبين الأسْرة السعودية، التي تسعى لاحتِكار القيادة الروحية للمسلمين وحركة الإخوان المسلمين (تأسّست في مصر سنة 1928) الأصولية، خِلافات مذهبية وسياسية عميقة وقديمة تتعلّق بالمشروعية الدينية.

لكن مُجريات الصّراع المشترك ضد الزعيم المصري الراحل جمال عبد الناصر (1918 – 1970)، اقتضت منهما التحالف على مضض طيلة عقد الستينات من القرن الماضي. على هذا الأساس، استوعبت السعودية كثيرا من عناصر "الإخوان" الفارّين من اضطهاد عبد الناصر وأمّنت لهم فرص عمل، غيْر أن الخلاف المذهبي ظلّ قائما، بل ما انفك يتعمّق بفعل التطوّرات اللاحقة، وخاصة بعد مجيء حسني مبارك إلى سدّة الرئاسة في 1981.

أتى مبارك بعد السادات، الذي اختار القطيعة مع العالم العربي بزيارته للدولة العِبرية في عام 1977 وتوقيعه على اتفاقيات كامب ديفيد، بمعية رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن، فشجّعت الرياض العواصم العربية على إعادة مصر إلى مقعدها في الجامعة العربية، ثم عملت على نقل مقر الجامعة من تونس إلى القاهرة، وشكّلت مع مصر مبارك وسوريا حافظ الأسد، المثلث الذي قاد العالم العربي طيلة عقدين.(1990 – 2010)

من هذا المنظور، تضايق الحكام السعوديون من اندِلاع شرارة الربيع العربي، خاصة حين التهمت نيرانها النظام المصري السابق، وزاد ضيقهم مع فوز مرشح الإخوان محمد مرسي في الانتخابات الرئاسية. لذلك، سارعت الرياض، بقرار شخصي من الملك عبد الله، إلى منح النظام الذي خلَف مرسي، 5 مليارات دولار، وهو بالون أوكسيجين ثمين في الظروف العصيبة الراهنة. وتضمّنت الحزمة، وديعة بقيمة ملياري دولار ومليار دولار نقدا، إلى جانب ملياري دولار من الغاز والمنتجات النفطية، مما يُخفّف من الأزمة المعيشية الخانقة ويحدّ من الضغوط الشعبية على الحكومة الجديدة.

أكثر من ذلك، قرر الملك السعودي تخصيص 250 مليون دولار لتمويل شراء مصر منتجات نفطية مكرّرة، بالنظر لنقص المحروقات والغاز المنزلي في السوق. لكن لم يتسنَّ التأكد مما إذا كانت هذه المساعدات تفعيلا للوعود التي منحتها الرياض لرئيس الوزراء الأسبق كمال الجنزوري لدى زيارته للسعودية في أبريل 2012 أم هي مساعدات جديدة.

الإطاحة بالرئيس المصري تقسم المنطقة

تونس (رويترز) - قسمت الإطاحة بالرئيس المصري محمد مرسي الشرق الأوسط يوم الخميس، حيث أدانه حكّام تونس الإسلاميون، بوصفه انقلابا، بينما رحّب به زعماء دول الخليج.

وعبّرت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي عن قلقهما إزاء الإطاحة بالرئيس المنتخب مرسي وجماعة الإخوان المسلمين التي ينتمي إليها، وطالبا بالعودة سريعا إلى الديمقراطية. لكنهما لم يصلا إلى حدّ وصف ما حدث في مصر بأنه "انقلاب"، وهو ما يمكن أن يؤدّي إلى فرض عقوبات. وقال مصدر كبير بالاتحاد الإفريقي لرويترز إن من المرجّح أن يعلق الاتحاد عضوية مصر بسبب "تغيير غيْر دستوري."

وجاء رد فعل الحكومات في أنحاء الشرق الأوسط على الإطاحة بمرس، معبرا عن تأييدها أو رفضها للإسلام السياسي. وقال الرئيس التونسي منصف المرزوقي اليوم "تدخّل الجيش أمر مرفوض تماما ونحن نطالب مصر بتأمين الحماية الجسدية لمرسي". وقالت حركة النهضة الإسلامية التي تقود الحكومة في تونس اليوم إنها "ترفض ما حدث من انقلاب سافِر وتؤكد أن الشرعية في مصر، هي واحدة ويمثلها الرئيس محمد مرسي دون سواه".

ويشبّه صعود حركة النهضة صعود الإخوان المسلمين إلى حدّ كبير، حيث وصلت كلّ منهما إلى السلطة بعد انتفاضة شعبية أطاحت بحاكم عِلماني مُستبِد في 2011. ومنذ ذلك الحين، اتسع في تونس أيضا الشقاق، بين العِلمانيين والإسلاميين، الذي ساعد في سقوط مرسي.

وانتقدت تركيا الجيش المصري بشدّة وقالت إن الاطاحة بمرسي "غير مقبولة"، وهو موقف يختلف بوضوح عن موقف شركائها المحتملين في الاتحاد الأوروبي، الذي تجنّب الاسئلة المتكررة عما إذا كان ما حدث انقلابا عسكريا.

وقال أحمد داود أوغلو، وزير الخارجية التركي للصحفيين في اسطنبول "من غير المقبول الإطاحة بحكومة جاءت إلى السلطة من خلال انتخابات ديمقراطية عبْر وسائل غير مشروعة، بل وبانقلاب عسكري."

وبالنسبة لدول الخليج العربية، التي تعتبر مصر حليفا استراتيجيا في مواجهة أي تهديد من جانب إيران، قوبل تولي رئيس المحكمة الدستورية العليا المستشار عدلي منصور رئاسة البلاد لفترة انتقالية، بالتهنئة والارتياح. وقال الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس دولة الإمارات في برقية إلى منصور "لقد تابعنا بكل تقدير وارتياح الإجماع الوطني الذي تشهده بلادكم الشقيقة والذي كان له الأثر البارز في خروج مصر من الأزمة التي واجهتها بصورة

سلمية تحفظ مؤسساتها وتجسد حضارة مصر العريقة وتعزز دورها العربي والدولي".
ونقل عن الشيخ صباح الأحمد الصباح، أمير الكويت، إشادته بالقوات المسلحة المصرية على "الدور الإيجابي والتاريخي" الذي قامت به في الحفاظ على الاستقرار. وبعث العاهل السعودي الملك عبد الله برسالة تهنئة يوم الأربعاء. ورحّبت قطر التي كانت الدولة الوحيدة من بين دول الخليج العربية التي تسانِد جماعة الإخوان المسلمين التي ينتمي لها مرسي، بالرئيس الجديد يوم الخميس. وذكرت وكالة الأنباء القطرية أن أمير قطر الجديد الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، بعث ببرقيات تهنئة لمنصور. وكانت قطر مموّلا رئيسيا للجماعات الإسلامية في مختلف أرجاء العالم العربي، وقدمت مساعدات بمليارات الدولارات لمصر منذ ثورة عام 2011، التي أنهت حُكم حسني مبارك.
وقال العراق، إنه يقف إلى جانب الشعب المصري ومستعِد لتطوير العلاقات بين البلدين لأعلى مستوى. وجاء رد فعل إيران، التي سعت لتحسين علاقاتها مع مصر منذ انتخاب مرسي قبل عام، حذرا حيث دعت إلى تنفيذ "المطالب المشروعة" للشعب وحذّرت من "الانتهازية الخارجية وانتهازية العدو". وزار مرسي طهران في واحدة من أوائل زياراته الرسمية للخارج، لكن كلا من البلدين يساند طرفا مختلفا في الصراع الدائر في سوريا والذي تحوّل بدرجة كبيرة إلى صراع طائفي.
ونقلت وكالة أنباء فارس الإيرانية عن عباس عراقجي المتحدث باسم الخارجية الإيرانية قوله "بالتأكيد ستحمي الأمة المصرية الصامدة استقلالها وعظمتها من الانتهازية الخارجية وانتهازية العدو خلال الظروف الصعبة التي تعقب ذلك".
وحثت سوريا، التي تقاتل لقمع انتفاضة اندلعت قبل عامين ضد الرئيس بشار الأسد، مرسي على التنحي وقال وزير الإعلام عمران الزعبي لوكالة الأنباء الرسمية، إنه يجب أن يدرك أن الأغلبية الساحقة من الشعب المصري ترفضه.
وتجنّبت حكومة إسرائيل إظهار أي مشاعر ارتياح يوم الخميس بعد الإطاحة بالرئيس المصري، لكن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو عبّر عن أمله في أن يؤدّي تولّي منصور الرئاسة إلى استئناف الاتصالات المجمّدة بدرجة كبيرة مع الحكومة المصرية.

وقال عضو الكنيست المخضرم تساحي هنجبي، المقرب من رئيس الوزراء لراديو الجيش الإسرائيلي "أحداث الأمس تقوّي الشعور بأننا ربما تجاوزنا الفترة السيئة وربما تكون هناك فرصة الآن لعلاقات دبلوماسية مع من سيتولى حُكم مصر في المستقبل القريب أيّا كان".
وشعرت بعض الدول الغربية بالقلق بشأن تنحية الجيش للرئيس. وقال نائب المستشار النمساوي ووزير الخارجية مايكل شبيندلغر في بيان "تنحية الجيش للرئيس مرسي المنتخب ديمقراطيا أمر مثير للشكوك. التدخل العسكري لحلّ الصراعات، أمر غير مقبول في النظام الديمقراطي." وقال الامين العام لحلف شمال الأطلسي الجنرال اندرس فو راسموسن "أشعر بقلق عميق من الوضع في مصر".
وعبر الرئيس الامريكي باراك اوباما عن قلقه العميق لقيام الجيش المصري بعزل الرئيس، لكنه لم يدن هذه الخطوة، وهو ما كان يمكن أن يؤدّي إلى قطع الجانب الأكبر من المساعدات الأمريكية إلى مصر. وقال أوباما في بيان "أنا الآن أدعو الجيش المصري إلى التحرك بسرعة وبروح المسؤولية لإعادة السلطة كاملة الى حكومة مدنية منتخبة ديمقراطيا في أقرب وقت ممكن من خلال عملية شاملة وشفافة".
واسعدت الإطاحة بمرسي الرئيس الفلسطيني محمود عباس، الذي يتزعم حركة فتح المختلفة مع حركة المقاومة الإسلامية (حماس) المرتبطة بجماعة الإخوان المسلمين. وأشاد عباس بالجيش المصري قائلا إنه "منع انزلاقها (مصر) إلى مصير مجهول". وجاء رد فعل حماس خافتا، حيث قال إيهاب الغصين المسؤول بالحركة لرويترز، إنهم يدعون الله أن يحفظ أمن واستقرار مصر وشعبها ويعصم دماء المصريين.
المصدر: وكالة رويترز بتاريخ 4 يوليو 2013

❖ مساعدات بـ 12 مليار دولار

أما الموقف الكويتي، فكان أقل اندِفاعا من الموقفيْن السعودي والإماراتي، لكنه لم يختلف عنهما جوهريا، إذ قدّمت هذه الإمارة أيضا أربع مليارات دولار من المساعدات العاجلة، مما رفع حجم المساعدات الخليجية إلى 12 مليار دولار. وما أن ألقى محمد مرسي خِطابه الأخير الذي رفض فيه الانْصِياع

لمطالب المعارضة، حتى دعا السفير الكويتي في القاهرة الكويتيين إلى مغادرة مصر "على وجه السّرعة."
لكن بحُكم هامش حرية الإعلام المُتاح في الكويت، ظهرت أصوات تنتقد انقِلاب الجيش في مصر، ومنها صوت الكاتب الصحفي مرزوق فليج الحربي، الذي قال في صحيفة الوطن: "لا يبدأ الرئيس الجديد (أي مرسي) بالعمل في بحر متلاطم ما بين مصالح مصر وبين أركان النظام السابق، من إعلام وقضاء وداخلية، وما بين متطلّبات دول غربية وضغط من دول تخاف من انتشار وباء الديمقراطية المصرية في أراضيها، وبين واجبات يجب على الرئيس الجديد أن يؤديها، وعلى رأسها إعادة مصر كقائدة للعالم العربي، حتى ضُربت السّهام له من كلّ حدب وصوْب وأشعل الشارع ضدّه وتكالب عليه كل من له مصلحة ضاعت وكل صاحب منصِب سُحِب وكل صاحب أموال غيْر مشروعة وضرائب غيْر مدفوعة، لإسقاطه بمباركة أمريكية وإسرائيلية."
أما الكاتب أحمد الدواس، الذي يتباين مع خط "الإخوان"، فحذر مع ذلك من التداعيات السلبية المُحتملة لعزل مرسي، الذي قد يشجع حسب رأيه، "المعارضين لأنظمة الحُكم على تعطيل عمل الحكومات، من خلال إثارة الشارع لا تحت قبة البرلمان، وهو ما سوف يقضي على فرص تطوير المنطقة العربية، وقد يجعل الإسلاميين يتشبّثون بالسلطة، إذا ما فازوا بها في الانتخابات وبأقصى ما لديهم من سُبُل، ولو كانت غير شريفة وبشِعة، لأن خصومهم سيحاولون الإطاحة بهم."
وبحُكم التقاليد الديمقراطية في الكويت أيضا، لم تقتصر ردود الفعل على البيانات والمقالات، وإنما ظهرت بوادر تحرّكات لمؤازرة "الإخوان"، إذ تحدّثت صحيفة "الرأي العام" عن "مبادرة شعبية كويتية لمُساندة الشعب المصري"، مشيرة إلى أن الحركة السلفية وحزب الأمّة والحركة الدستورية الإسلامية (حدس) وتجمع ثوابِت الأمة والحركة الإصلاحية الكويتية (حراك) وكتلة العدالة، أدانت ما أسمته بـ "الانقلاب ضد الشرعية والعنف ضد المتظاهرين السِّلميين في مصر."
ووصف البيان الذي وقعت عليه تلك الأحزاب الكويتية ما جرى أمام دار الحرس الجمهوري فجر يوم الاثنين 8 يوليو الماضي، بـ "جريمة اقترفتها قوات الانقلاب العسكري في مصر ضد المعتصمين السلميين"، مؤكّدا أن القوى الموقعة تُدين "الانقلاب العسكري على الرئيس المصري الشرعي المُنتخَب

الدكتور محمد مرسي، وتدعو المؤسسة العسكرية في مصر أن تبعد نفسها عن الصِّراع وتحافظ على التاريخ المشرّف للجيش المصري". واستنكر البيان "اعتقال السياسيين والدّعاة المعارضين وإغلاق القنوات الإسلامية والتعتيم المتعمد على وسائل الإعلام الحرة."

خصوصية

وأتى الموقِفان البحريني والعُماني أقرب إلى التزكية الصامتة للإطاحة بمرسي، بدافع الصراع الداخلي في البلديْن مع القِوى الإسلامية المحلية. أما قطر، فاتخذت موقِفا مختلِفا عن السعودية والإمارات والكويت، إذ أيّدت في البداية العملية التي قادها الجيش ضدّ مرسي من خلال بيان شدّد على احترام إرادة الشعب المصري، لكن أحداث دار الحرس الجمهوري، شكّلت مُنعطَفا حمل الخارجية القطرية على إصدار بيان دعا "لإيجاد حلول سريعة بعد معالجة أي خلاف بالحوار، حفاظا على الأمن والاستقرار وحماية المواطنين." كما دعا أيضا إلى "حماية المتظاهرين السِّلميين وحقِّهم في التعبير عن آرائهم ومواقفهم"، في إشارة غير مباشرة إلى حق "الإخوان" في التظاهر. ويعزو محللون هذا الموقف إلى العلاقات المتينة بين قطر وتيار "الإخوان" الذين وجدوا في الدوحة ملجأً منذ سنوات بعيدة، حتى أن الشيخ يوسف القرضاوي حصل على الجنسية القطرية وتولّى منذ سنوات رئاسة "الاتحاد الدولي لعلماء المسلمين"، الذي تستضيفه الدوحة وتُموّل نشاطاته.

إلا أن خصوصية الموقِف القطري أتت أيضا من الأسلوب الذي تعاطت من خلاله السلطات المصرية الجديدة مع ثلاث قنوات تابعة لشبكة "الجزيرة" القطرية، هي "الجزيرة" و"الجزيرة مباشر" و"الجزيرة مباشر مصر"، التي أغلقها الأمن المصري بحجّة أنها لم تحصل على ترخيص من السلطات، كما حقّق مع مدير الأخيرة ومع مدير مكتب "الجزيرة" في القاهرة.

ورأى مراقبون في حملة السلطات المصرية على القنوات القطرية وجها آخر للخِلاف الحاد بين الدوحة والقاهرة، في وقتٍ عرفت فيه العلاقات المصرية مع البلدان الخليجية المُناهِضة للإخوان، تقاربا غير مسبوق منذ إبعاد مرسي عن سدّة الرئاسة. وعلى رغم التحفظ الذي تتّسم به الصحافة القطرية، ظهرت افتتاحيات تعكِس موقفا نقديا تُجاه نهج السلطة المصرية الجديدة، من ذلك أن صحيفة "العرب"، شددت على حاجة مصر إلى "حوار وطني

شامل يضم كل الأطياف، من دون إقصاء أحد أو ممارسة التحريض الإعلامي على أحد من أبناء مصر، ليؤدّي إلى نزع فتيل الأزمة ويعود الجيش المصري إلى ثكناته تاركا الحلّ السياسي بيد عقلاء مصر وحكمائها"، مُضيفة "لا نريد أن نرى القوات المصرية المسلحة تنجرّ إلى العمل السياسي ولتبقى مهمّتها دائما أمْن مصر."

قُصارى القول، أن دول مجلس التعاون الخليجي لم تستطع تكريس الانسِجام في مواقفها من الأزمة المصرية، فتصرفت كل دولة بشكل منفرد، لكن هذا التباعُد له دوافعه وأسبابه في العلاقات التاريخية مع حركة "الإخوان المسلمين"، التي احتضنتها بعض الدول مثل قطر، فيما نبذتها دول أخرى مثل الإمارات والسعودية والبحرين.

اغتباط في الإمارات

بدت وسائل الإعلام في الإمارات المملوكة للدولة بشكل أو بآخر، في أعلى درجات الارتياح لإطاحة الجيش بمرسي وإمساك القيادة العسكرية بمقاليد الأمور، وهو ما ورد صراحة في افتتاحية صحيفة "البيان"، التي حملت عنوان "ثورة مصر والتشويش الإخواني"، وهو يُلخص موقِف الدولة مما جرى في مصر، إذ جاء فيها "إنّ الركوب على الديمقراطية بهدف تشييد دكتاتورية دينية تدّعي القداسة، هي من أكبر المخاطِر التي تواجِه أي مجتمع."

وبما أن مصر هي الرّكيزة الأساسية للأمن القومي العربي، فإن التصحيح الثوري الذي قام به ثوار الميادين بخلع الإخوان عن الحُكم، كان أسمى استجابة ديمقراطية للتحدِّيات التي تواجهها مصر."

واللاّفت أن الافتتاحية تعرّضت لخطاب مرشد حركة "الإخوان المسلمين" محمد بديع في ساحة رابعة العدوية، مُعلقة عليه بقولها "كان الخطاب بُرهاناً قاطِعاً على أحقّية الشعب المصري في القيام بثورته الثانية التي أطاحت بحُكم المرشد."

فالتحريض ضد مؤسسات الدولة، لا ينم عن أدنى مسؤولية ويدعو إلى التفكك الاجتماعي والسياسي، ويُحرِّض المجتمع على الدولة وعلى بعضه بعضا."

أما افتتاحية صحيفة "الخليج"، فلم تترك مجالا للتأويل والتحليل وقالت "لقد كانت مصر مختطفة بالمعنى الحقيقي لا المجازي، وها هي تعود اليوم إلى

أهلها وإلى قيادة تعبّر عن رغبة شعبها البطل العظيم، ولذلك، فإن العلاقة بين الإمارات ومصر تعود إلى سابق سيرتها وتعود قوية على موازين من الثقة التي هي دائماً أساس العلاقات بين الدول والشعوب."

12.خواتيم

1. الكاتب والمفكر السيد يسين لـ«المصرى اليوم»: 30 يونيو انقلاب ديمقراطي ضد الديكتاتورية[14]

الجمعة 18-04-2014 | كتب: رانيا بدوي |

الكاتب المفكر السيد ياسين

في رؤية نقدية للتطورات التي طرأت على المجتمع المصري منذ 25 يناير حتى الآن يحلل المفكر السياسي السيد يسين ملامح التغيرات السلبية والإيجابية للمجتمع؛ بشعبه وساسته ومؤسساته، حيث يرى «ياسين» 30 يونيو انقلاباً شعبياً لثورة لم ولن تستطيع تلبية طموحات المواطنين، ولا إنجاز أي عمل دون رؤية استراتيجية للبلاد.

ودعا المشير السيسي لعقد مؤتمر قومي فور توليه الحكم يدعو فيه «مصر المبدعة» بكل خبرائها ومثقفيها ومتخصصيها لوضع خطة استراتيجية لمصر حتى 2030 لا تتغير بتغير الحكومات، وإلا سيفشل كما فشل سابقوه.. وإلى نص الحوار.

■كيف تقرأ المشهد السياسي بكل تعقيداته؟

- يتجه إلى الاستقرار رغم ضبابية الرؤية في كثير من الملفات.

[14] https://www.almasryalyoum.com/news/details/431255

■ ما رأيك في قرار ترشح السيسي؟
- إعلان السيسي ترشحه كان أمراً متوقعاً، وقد خضع بذلك للإرادة الشعبية الجارفة التي طالبته بذلك، فهو الذى قضى بتدخله على جماعة الإخوان وحكمها الذى كاد يودى بالبلاد، بعد أن نجحت حركة تمرد في إعلان الانقلاب الشعبي على حكم الإخوان، حيث أصبح رمزاً وطنياً لحماية كيان الدولة من الداخل ورمزاً للقوات المسلحة التي تحمى الأمن القومي المصري من الخارج وتنحاز دائماً لإرادة الشعب، ومن هنا أتوقع أن فوزه هو الشيء الذى بات مؤكداً.
■ وماذا عن خطابه الأخير الذى استقال بموجبه من وزارة الدفاع؟
- الخطاب كان بسيطاً تلقائياً يحمل أفكاراً محددة ولم يطرح وعوداً غير قابلة للتحقيق، وجاء متوازناً يخلو من أي نبرة عالية أو استخفاف بالواقع، ووضحت به دعوة مجتمعية للمشاركة في عملية البناء والإصلاح لأن الإصلاح لن يتم إلا بمشاركة الشعب بكل فئاته من نقابات، اتحادات، مؤسسات، منظمات، فالموضوع ليس برنامجاً انتخابياً لرئيس قادم، إنما حالة مجتمعية متكاملة.
■ قلت إن السيسي خضع للإرادة الشعبية في ثورة يونيو رغم أنك قلت في أحد مقالاتك عام 2012 نصاً إنه «ليس من حق أي جماعة سياسية أن تدعو لإسقاط رئيس الجمهورية حتى لو كانت تختلف معه اختلافاً سياسياً جسيماً، وذلك لأنه وفقاً للقواعد الديمقراطية إسقاطه يتم بالانتخابات الرئاسية»؟
- ليس صحيحاً على الإطلاق، فقد كتبت ذلك في البداية، وكنت أرى أنه ما دمنا لجأنا إلى شرعية الانتخابات فلا يجب أن نتحدث في نفس اللحظة عن شرعية الميدان وإلا أصبحت فوضى.
■ لكننا في 30 يونيو لجأنا إلى شرعية الميدان رغم أن مرسى جاء بشرعية الصندوق والانتخابات، ومع ذلك أنت تشيد بما حدث في يونيو؟
- في مجال الديمقراطية هناك فارق بين آليات الديمقراطية وقيم الديمقراطية، والآليات هذى الصندوق، أما القيم فهي عدم الإقصاء وقبول الحلول الوسط، وجماعة الإخوان المسلمين طبقت الديمقراطية بآلياتها دون قيمها، فمرسى عندما تولى الحكم أصدر إعلاناً دستورياً حصَّن به نفسه في الماضي والحاضر والمستقبل، وأقصى القضاء، وبذلك أصبح حكماً ديكتاتورياً مثل حكم هتلر الذى أتى هو الآخر بالصندوق ورغم ذلك كان ديكتاتوراً، وقد حدث قبل انتخاب مرسى أن ظهر في التليفزيون وقال «حكمنا سيكون

مشاركة لا مغالبة»، وقد اتصلت بعصام العريان وقلت له «أعطني تليفون مرسى لأهنئه على هذا الكلام»، وقال العريان «مرسى سيتصل بك»، وعندما اتصل برى قلت له: أنا لست مع الإخوان المسلمين طوال عمرى، ولكن إذا اتبعتم هذا الأسلوب وهذا المنهج فسوف نساعدكم.
وهنا أقصد تطبيق الديمقراطية بآلياتها وقيمها، أما وقد خرج الإخوان عن هذا التعاقد فلا يمكن أن يتم التمسك بآليات الديمقراطية على أنها الشرط الوحيد لبقائه في الحكم.
وأذكر في الاجتماع الشهير للمثقفين والفنانين في الاتحادية مع مرسى أننى ذكَّرته بأنه وعد بتطبيق الديمقراطية، وقلت له وقتها «لقد خالفت ما وعدت به وأصبحت مغالبة لا مشاركة، ولن يستطيع فصيل واحد أن يحكم مصر وحده».
وبذلك يجب التفرقة بين الآليات والقيم الخاصة بالديمقراطية، ولو صارحنا أنفسنا لوجدنا آليات الديمقراطية في مصر مازالت منقوصة، فكيف تقام انتخابات مع شعب أكثر من 40% منه أمّى و60% تحت خط الفقر؟!
■ لكن هذا المشهد مازال مستمراً فهل يعنى ذلك أن آليات الديمقراطية التي سيأتي بناء عليها الرئيس الجديد منقوصة؟
- حتى نصل إلى الديمقراطية الكاملة لابد من ارتفاع المستوى التعليمي والاقتصادي للشعب حتى يستطيع أغلبية الشعب أن يفهم ويناقش ويستوعب البرامج الانتخابية للمرشحين، ومع ذلك شعبية المشير السيسي في الانتخابات الرئاسية المقبلة تجعلنا نتوقع فوزه من الجولة الأولى للظرف التاريخي الذى وقف فيه إلى جوار الشعب ضد حكم الإخوان.
■ لماذا لا نجد في العلوم السياسية والاجتماعية ما يصف الحالة المصرية في 30 يونيو ولِمَ يُصر الغرب على أنه انقلاب عسكري وليس ثورة شعبية؟
- فيما يتعلق بالانقلاب العسكري هناك نظرية سياسية لعالم أمريكي من أصل تركى ظهرت في 2013، وقد نشر مقالاً في دورية تابعة لجامعة هارفارد تحت عنوان «الانقلاب العسكري الديمقراطي»، قال: على عكس العلوم السياسية فإن الانقلابات العسكرية الديمقراطية هي انقلاب عسكري ضد حكم غير ديمقراطي يفتح الباب للديمقراطية، وقد طبق الكلام على ثورة 25 يناير بأن المجلس العسكري عندما ضغط على مبارك فهو طبق انقلاباً

عسكرياً ديمقراطياً، ولكنه لم يشر إلى أن 30 يونيو تعد هي الأخرى انقلاباً عسكرياً ديمقراطياً، وذلك لأن الأمر يسير عند الغرب وفق الهوى والمصالح.

■ ما المطلوب من المشير السيسي حال فوزه بانتخابات الرئاسة؟

- أن يدعو إلى مؤتمر حقيقي ضخم لوضع رؤية استراتيجية للبلاد، يجمع فيه مصر المبدعة من خبراء وعلماء ومتخصصين لوضع رؤية استراتيجية لمصر للثلاثين عاماً القادمة، تشمل سياسة واضحة للنظام الاقتصادي والثقافي والاجتماعي للسياسة الخارجية التي يجب ألا تتغير بتغير الرؤساء أو المسؤولين.. هذا أولاً، أما الأمر الثاني الذى يجب أن يفعله الرئيس فور وصوله للحكم فهو أن يضع المصريين في الصورة الحقيقية لمصر ووضعها الراهن مستخدماً المؤشرات الكمية والكيفية، نريد أن نعلم حجم البطالة الحقيقي في مصر، مقدار العجز الفعلي في الموازنة العامة، فالاقتصاد لا أحد يناقشنا فيه كما ينبغي، ولا أحد يقول لنا ما حدود تدخل الدولة في ضبط السوق.

ففي أعتى الاقتصادات الليبرالية في العالم نجد الدولة تتدخل وقت الأزمات لضبط السوق وإعادة توازنها، لذا نريد من برنامج الرئيس أن يقول لنا ما دور الدولة في رسم السياسات الاقتصادية العامة وتحديد خريطة استثمارية وعمرانية للبلاد، ووضع حزم تشجيعية للاستثمار وتحسين البيئة القانونية التي تهدف إلى سرعة إنهاء المنازعات، والنظر في التشريعات المعرقلة له، كما يجب أن يتحدث معنا الرئيس بشفافية عن المؤشرات الكيفية التي تجيب عن سبب تدنى مستوى التعليم، وانهيار مستوى التدريب بين القوى البشرية، ثم مطلوب منه أن يقدم أضواء كاشفة على كيفية مواجهة هذه الأوضاع.

■ ما رأيك في الأسماء التي طرحت مؤخراً على الساحة والمكلفة بوضع البرنامج الانتخابي للسيسي؟

- أغلبها أسماء لها قيمتها، فالسيد عمرو موسى رجل دولة ولديه خبرة طويلة في السياسة الخارجية، والدكتور هاني سرى الدين عقلية اقتصادية وقانونية فذة، ولديه رؤى متميزة في الاستثمار وتصور لشكل التشريعات التي تضمن حقوق الدولة والمستثمر في نفس الوقت، والدكتور عمرو الشوبكي خبير سيأسي وباحث مهم وسطى التفكير سيُحدث نوعاً من التوازن في الرؤية المستقبلية، لذا أرى أغلب من يعتمد عليهم السيسي يبشرون بالخير، ولن

تخرج مصر من عثرتها إلا بالاعتماد على رؤية استراتيجية لعشرين عاماً على الأقل يضعها الخبراء والمتخصصون.

■ ألم تأت نخبة حاكمة في فترة زمنية ما وأرادت إعلاء الإرادة المصرية؟

- لم يحدث، ولم تكن هناك رؤية استراتيجية للبلاد إلا في عهد جمال عبدالناصر، وكانت تتعلق بالاستقلال الوطني ووضع مصر على خريطة الصناعة، أما السادات فعندما أراد التخلص من الحزب الاشتراكي فتوجه إلى الانفتاح الذى أعقبه تقييد للقطاع العام، وأصبح القطاع الخاص هو المسيطر على المجتمع المصري وتمت تصفية القطاع العام بثمن بخس.

وبالمناسبة أنا لست ضد القطاع الخاص، ولكن يجب أن يكون تحت إشراف الدولة ولا يترك الاقتصاد وقوت المصريين كما حدث في السابق لاحتكار وهيمنة رجال الأعمال.

■ لننتقل إلى الحكومة.. هل تمهد حكومة محلب اقتصادياً واجتماعياً لحكم الرئيس الجديد أم أنها تزيد أعباء الحاكم القادم؟

- هذه الوزارة الجديدة عمرها قصير، ومن ينتظر منها إنجازات مخطئ، ويجب أن نعلم ما الذى يمكن تحقيقه على المدى القصير والمتوسط والطويل، فحتى النخب لا تعلم ولا تؤمن بالتخطيط وتطلق الحديث على عواهنه والوعود بلا ضابط ولا رابط، فمثلاً سمعت مؤخراً وعوداً ذكرها المهندس إبراهيم محلب أعرف أن جزءاً منها يمكن تنفيذه على المدى القصير، لكن كثيراً منها لا يستطيع تنفيذها، ولا حتى على المدى المتوسط، والمشكلة أنه لا توجد مكاشفة واضحة للجمهور المصري بمشاكل مصر الحقيقية السياسية والأمنية والاقتصادية، ويجب أن يعلم الشعب التكلفة الاقتصادية القادمة جراء زيادة الأجور، وهل ميزانية الدولة تسمح بزيادة أكثر أم لا، كما أن التعامل مع المظاهرات الفئوية بنظام القطعة لا يجوز، ويجب أن يعلم الشعب بحجم الديون الاقتصادية، ولكن الحكومات تخاف من المزايدات والمطالبات من الناشطين الحقوقيين والسياسيين ومن فئات العاملين، إذ توجد فوضى عارمة في الشارع المصري، فتضطر الحكومة للاستجابة خوفاً من هؤلاء دون أن تحسب التكلفة الاقتصادية لهذه القرارات وخطورتها على الموازنة العامة.

■ «العدالة الاجتماعية» أحد شعارات حكومتي محلب والببلاوي فهل اقترب أي منهما من تحقيقها؟

- العدالة الاجتماعية كانت أحد مطالب ثورة 25 يناير، وهى مطلب مشروع، ولكن العدالة لا تتحقق فوراً إنما يحتاج تطبيقها إلى سنوات، ليس بعد سنة أو سنتين، وإنما قد تصل إلى عشر سنوات.
لذا أندهش ممن يتحدثون عن العدالة الاجتماعية وكأنها مطلب بسيط يمكن تحقيقه في شهور.. فمعنى العدالة الاجتماعية هو توزيع فرص الحياة الكريمة على الناس منها الحق في العمل، والسكن، والعلاج، والتعليم، والتأمينات، وذلك يحتاج إلى خطة طويلة الأمد، وبالتالي فإن الحكم على حكومة محلب أو الببلاوي يجب أن يكون في إطار ما يحقق من إنجازات في الموقف الأمني والاقتصادي في المدى القصير دون الحديث عن العدالة الاجتماعية، أما المشهد الحالي المملوء بالتصريحات فهو مشهد يعج بالغوغائية.

■ أليست الغوغائية في المشهد الحالي نتيجة طبيعية بعد الثورات كما يقول البعض؟

- لقد حدث انقلاب في تركيبة المجتمع المصري بعد ثورة 25 يناير، وهذا منطقي لأن الناس كُبتت طويلاً، سمات المجتمع المصري هي أيضاً تغيرت كثيراً، حيث انزوى دور المثقف التقليدي لصالح صعود الناشط السياسي الذى لا تعرفين ما هي مهنته ولا مستوى تعليمه، وهل أكمل تعليمه أم لا، وما خبرته، وهل لديه خبرة أصلاً أم لا، إلا أنه لديه قدرة على تحريك الشارع، بعكس المثقف المصري الذى له تكوين خاص وخبرات ذاتية عن تجارب البلاد، ولكن ليس لديه قدرة على تحريك الشارع بوضعه كمثقف ضمن نظم سلطوية لا تسمح له بالتدخل في النشاط السياسي، فالقيود على المثقفين في التعامل مع الشارع لها جذور تاريخية منذ عهد عبدالناصر.. وفى المقابل عجز المثقفون المصريون عن إيصال لغتهم إلى الشارع المصري الذى يحتاج إلى اللغة البسيطة، وهذا ما نجح فيه الإخوان المسلمون من خلال انتشارهم مع الطبقات البسيطة، كما عجزت الأحزاب الليبرالية عن أن تصل للشارع، وبالتالي الناشط السياسي لعب دوراً أساسياً في تحريك الشارع بعد ثورة 25 يناير، وكان للنشطاء السياسيين أدوار إيجابية وسلبية في أحيان أخرى، كمطالباتهم بمهاجمة مؤسسات الدولة ومهاجمة الشرطة والجيش، وبالتالي حاولوا التشكيك في مؤسسات الدولة، فتحولت بعض المظاهرات إلى اشتباكات دامية.

وأما الملمح الثاني الذى طرأ على المجتمع فهو أنه قد تحولت المظاهرات إلى حشود جماهيرية، فقبل ثورة يناير كانت المظاهرات تتألف من 200 شخص وحولهم عدد من الصحفيين، أما المظاهرة بعد الثورة فأصبحت تصل إلى 30 أو 40 ألف شخص، وبالتالي لا تستطيع الشرطة التعامل معهم لأن الحشد الجماهيري عموماً يلجأ إلى العنف ولا يستطيع أحد السيطرة عليه.

■ ما تفسيرك لاستمرار ضغوط الغرب وهم يعلمون أن مرسى لن يعود للحكم؟

- أصل المسألة يعود إلى سنة 2003، حيث قامت باحثة في مؤسسة «راند كوبيرشين» بعمل أبحاث عن الحركات الإسلامية، وأشارت بأن الحل الوحيد لمواجهة الإرهاب هو إنشاء شبكات معتدلة من المسلمين يتم دعمها، على أن تكون مهمتها إعادة بناء الدين الإسلامي ليكون مسالماً وليس متطرفاً، وعلى أساس ذلك غيرت الولايات المتحدة من نظرتها للإخوان المسلمين، ولذلك تجدينهم جعلوا مرسى يوقع على اتفاقية هدنة بين حماس وإسرائيل، وكان هناك مخطط كامل لحل مشكلة غزة على حساب مصر.

وكان الأمريكان يراهنون على الإخوان في مصر وتونس وتركيا واليمن وليبيا، ومازال لديهم أمل في أن تكون استراتيجيتهم قائمة وقابلة للتنفيذ.

■ لكن ألا يعنى سقوط استراتيجيتهم في مصر سقوطها في المنطقة بالكامل؟

- لا ليس بالضرورة، فحتى وإن خسروا مصر هناك دول أخرى يراهنون عليها، فمثلاً الغنوشي عند مقابلتي له في إحدى الندوات قال بأنه لا ديمقراطية دون توافق سيأسى، وعندما حصل على الأغلبية لم يحتكر السلطات الثلاث ولكن أتى بالمرزوقي من حزب معارض ورئيس مجلس انتقالي، وهو أخذ الوزارة وقدم تنازلات ضخمة مع المعارضة لكى يمرر الدستور، ولذلك الغرب يراهن على تونس.

■ ما الرؤية المثلى لمكافحة الإرهاب؟

- مكافحة الإرهاب مسألة صعبة جداً، والحل الأمني وحده لن يكون كافياً لأن التناقض ما بين الشعب المصري والإخوان هو تناقض ثقافي وليس تناقضاً سياسياً، فهم يستخدمون الدين في السياسة ولذلك يجب استخدام خط آخر غير الأسلوب الأمني.

■ هل يجدى أسلوب التسعينيات في عمل مراجعات فكرية مع هذه التيارات؟
- لا أعتقد أن الإخوان سيستجيبون للمراجعات، والحل هو نشر الثقافة والوعى، ويجب عمل حوارات مفتوحة عبر أنشطة المجتمع المدني والنشطاء السياسيين، وإذا لم يتم عمل تنوير ثقافي فسوف يكون التعامل مع الإخوان وفكرهم أمراً صعباً للغاية.
■ ألن يستغرق ذلك بعض الوقت؟
- علينا أن نبدأ أولاً، فنحن في حاجة إلى عمل مشروع ثقافي ضخم، على أن يسير الحل الأمني بالتوازي.. باختصار المشروع الثقافي التنويري هو الحل، على أن يشترك فيه كل من وزارات التربية والتعليم والتعليم العالى والثقافة والشباب، وكل مؤسسات الدولة، ولابد أن نعترف بأنه يوجد تقصير من المثقفين الليبراليين، حيث عجزنا عن عمل خطاب جماهيري بسيط يصل للناس، لذا أصبح إنتاج خطاب جماهيري ضرورة ملحة، ويجب عمل حركة ثقافية واسعة في الشارع عبر وزارة التربية والتعليم والثقافة والإعلام وتعزيز دور المجتمع المدني وبمشاركة الأزهر الذى عليه أن ينشط أكثر في تقديم تفسير ورؤية للدين الوسطى.
■ إذن هل ترى الحل في مشروع ثقافي تنويري وليس في المصالحة كما يرى البعض؟
- تلك الجملة تضايقني.. ولا أفهمها، وهل المطروح بالمصالحة عودة مرسى لمدة ساعتين للحكم وتشكيل حكومة ثم إجراء انتخابات مبكرة، أم المقصود بها الإفراج عن كل من تورط في سفك دماء المصريين؟!
■ وماذا عن مبادرة الدكتور حسن نافعة على سبيل المثال؟
- لا أحب التعليق عليها.. لأن جميع أعضاء اللجنة التي اقترحها الدكتور حسن نافعة من الإخوان المسلمين، أو لهم هوى للإخوان.. المصالحة لها شروط أهمها أن يقبلوا بـ30 يونيو ويعترفوا بخارطة الطريق ويجب محاكمة من روَّع الشعب المصري منهم، وكذلك محاكمة قيادات الإخوان المسلمين على جرائمهم، ولكن من لم يثبت عليه أي جريمة فيمكنه المشاركة السياسية لأنى ضد الإقصاء الكامل.
■ هل تستطيع مصر تحمل الضغوط الدولية عند ترشح السيسي؟

- مصر لن ترسم مستقبلها بالضغوط الدولية.. وأنا ضد تلك الضغوط، فقد حققنا الاستقلال الوطني وتخلصنا من الاستعمار في الماضي، وقادرون على ذلك في الحاضر والمستقبل.. والسيسي اختيار الشعب المصري ويجب أن أحترم الشعب المصري، ومن يجد الكفاءة في نفسه يترشح، وأنا أجد أن قانون الانتخابات الرئاسية متوازن وسوف يقضى على الفوضى التي سادت في الانتخابات الرئاسية السابقة.. نحن نريدها انتخابات نزيهة شفافة ديمقراطية، وأتمنى أن تشهد الانتخابات الحالية العديد من رجال الدولة القادرين على العبور بمصر، وأتمنى أن تكون انتخابات مفتوحة للعالم كله.

■ هل الأحزاب الحالية قادرة على إدارة برلمان قوى له صوت في صناعة القرار كما جاء في الدستور؟

- يتوقف ذلك على النظام الانتخابي، وأنا أميل شخصياً للنظام الفردي، لأن نظام القائمة يجب أن تتوفر فيه ثقافة واسعة ووعى سياسى عالٍ للشعب، وإعلام واعٍ لخطورة المرحلة، بحيث يمكن التمييز بين القوائم.

■ هل البرلمان القادم سيشهد نسبة عالية من الإسلاميين أم سيختفون تماماً؟

- بل سيحصلون على عدد من المقاعد، صحيح لن تكون لهم الأغلبية ولا الأكثرية، ولكن لن يختفوا، وأتصور أن حزب النور سيكون الوريث الشرعي للإخوان في غيبتهم.

■ بمعرفتك بتكوين الأحزاب، هل يمكن أن نشهد رشداً سياسياً حقيقياً أم الصراعات الشخصية ستظل هي سيدة المشهد؟

- صدمة سقوط الإخوان فيها دروس معتبرة للأطراف السياسية المختلفة ودرس خطير لأى فصيل يأخذه الغرور بقوته وعتاده أو الغرور بشعبيته، وأنا أعتقد أن الناس لم تستوعب صدمة سقوط الإخوان، فها هو فصيل الإخوان بعد 80 عاماً من العمل الدؤوب في الشارع المصري ينهار ويسقط سقوطاً مدوياً.

■ حتى لو كان السيسي بشعبيته؟

– حتى لو كان عبدالفتاح السيسي . . فلو أنه أتى إلى الحكم سيكون مهمته شاقة وثقيلة جداً لأنه أمام شعب لديه طموحات عالية وطلبات لا تنتهى، ويجب على أي رئيس قادم أن يكون لديه تشخيص جيد لمشاكل مصر، وتكون لديه رؤية أو استراتيجية، ويعتمد على أهل الكفاءة والخبرة وإلا سيكون العواقب غير محمودة.

2. 30 يونيو والعالم.. كيف تتغير المواقف؟[15]

إعداد: القسم الخارجي

دول مرتبكة، وأخرى غيرت موقفها 180 درجة، وأخرى حافظت على مواقفها ثابتة، إما بالتأييد الكامل لثورة المصريين الثانية، أو الرفض المطلق، وعدم الاعتراف بها. هذه هي أبرز مواقف الدول المختلفة تجاه ما حدث في مصر في 30 يونيو 2013 وما بعدها من أحداث شملت إقرار دستور وانتخاب رئيس جديد بأغلبية شعبية جارفة.

إذا بدأنا بالقوى الكبرى، نجد أنه على الرغم من رفض واشنطن استخدام كلمة "انقلاب" لوصف ثورة 30 يونيو منذ البداية، فإنها قررت تعليق المساعدات العسكرية لمصر بعد ثورة 30 يونيو مباشرة، وأبدت تحفظات صريحة على أسلوب القيادة الجديد، وعلى مدى العامين الماضيين، تلاحقت التقارير التي تكشف الدعم الأمريكي السري لجماعة الإخوان الإرهابية، ولكن مع تصاعد خطر "داعش" والإرهاب في الشرق الأوسط، والتقارب الملحوظ بين القاهرة وموسكو، اضطرت إدارة أوباما "المرتبكة" إلى استئناف المساعدات لمصر، والسعي لتحسين العلاقات، ورغم عدم وجود خطط لزيارات متبادلة بين قادة البلدين، فإن لقاء واحدا جرى بين الرئيس عبد الفتاح السيسي ونظيره الأمريكي على هامش اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة العام الماضي، كان له تأثير كبير في تحسن العلاقات كما ظهرت بادرة إيجابية وتحول مهم قبل أيام قليلة، برفض الخارجية الأمريكية استقبال وفد جماعة الإخوان الإرهابية، وإن كانت بيانات التدخل في الشأن المصري لا تتوقف بصفة عامة من جانب الإدارة الأمريكية بين الحين والآخر.

وعلى النقيض تماما، وقفت روسيا في صفوف الدول الأولى المؤيدة لثورة 30 يونيو، امتدادا لموقفها الثابت من جانب جماعة الإخوان الإرهابية بنص حكم المحكمة العليا الروسية عام 2003، وتم إبرام صفقات سلاح مثمرة بين

[15] http://www.ahram.org.eg/News/121586/12/411639/%D9%85%D9%84%D9%81%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%87%D8%B1%D8%A7%D9%85/-%D9%8A%D9%88%D9%86%D9%8A%D9%88-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85-%D9%83%D9%8A%D9%81-%D8%AA%D8%AA%D8%BA%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D9%82%D9%81%D8%9F.aspx

الجانبين، وتبادل الرئيسان السيسي وبوتين وكبار القادة العسكريين والسياسيين الزيارات بشكل مكثف.
أما علاقة مصر بالاتحاد الأوروبي فهي متداخلة للغاية، وقد تغير موقف دول الاتحاد الأوروبي بعد 30 يونيو نتيجة لحدوث تحرك دبلوماسي مصري نشط ساعد على توضيح الصورة للأوروبيين، بعد أن كان اللبس سيد الموقف الأوروبي نتيجة لسوء تقدير بعض وسائل الإعلام الغربية للوضع في مصر واعتمادها على معلومات وتقارير مغلوطة مصادرها جماعة الإخوان نفسها أو المعارضون للدولة المصرية.
وتغير الموقف الأوروبي جاء صراحة على لسان كاثرين أشتون مفوضة الشئون الخارجية السابقة حيث اعترفت بعد تكرار زياراتها للقاهرة والتي شملت زيارة للمسجونين من قيادات الإخوان أنفسهم بأن الموقف تغير، وأدرك الاتحاد بمرور الوقت أن ما حدث هو امتثال لإرادة شعبية، وأن ثورة 30 يونيو هي استكمال لثورة 25 يناير 2011، واعتبرت آشتون أن تشكيل الحكومة المؤقتة والإعلان عن لجنة تعديل الدستور بداية جيدة بشأن خريطة الطريق للمرحلة الانتقالية، والأمر نفسه ينطبق على تصريحات فيديريكا موجيريني التي خلفتها في المنصب نفسه، حيث أدلت بتصريحات إيجابية عن الوضع في مصر، وإن كانت تبقى مشكلة الاتحاد الأوروبي ككل في رفضه عقوبة الإعدام من حيث المبدأ بحق قيادات الإخوان، انطلاقا من أن أوروبا لا تطبق هذه العقوبة.
وبعد موقف ألماني متحفظ تجاه ثورة 30 يونيو، عادت المستشارة أنجيلا ميركل لتطالب من تلقاء نفسها بلقاء الرئيس السيسي في ألمانيا، ونجحت زيارة الرئيس السيسي لألمانيا في تحقيق هدفها بتصحيح الصورة الكاذبة التي روج لها البعض، وفي جذب الاستثمارات والسياحة الألمانية لدعم الاقتصاد المصري، ولا ننسى أن موقف ألمانيا كان الأصعب أوروبيا، ولكن اعترافها بثورة 30 يونيو وبشرعية القيادة المصرية وبدء التعاون معها في مشروعات وصفقات عسكرية واستثمارية مختلفة يعني أن كل ما مضى لم يكن سوى صفحة وانطوت.
وكانت فرنسا من الدول التي غيرت موقفها سريعا، وكان المفتاح الرئيسي في هذا التحول المصالح المشتركة التي عبرت عنها صفقة طائرات رافال

الفرنسية لمصر، والتي أعقبها تعاون سياسي وعسكري على أعلى مستوى بين البلدين.
والأمر نفسه بالنسبة لبريطانيا التي أجلت صدور تقرير أنشطة "الإخوان" على أراضيها بعد أن رأت أن مضمونه سيغضب حلفاءها، بما فيهم مصر، لأنه لا يعبر عن الخطورة الحقيقية لجماعة الإخوان، وعلى الرغم من بعض البيانات غير المشجعة من الجانب البريطاني عن الشأن الداخلي في مصر، فإن رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون أبدى رغبته مؤخرا في لقاء الرئيس السيسي في لندن، مما يعني أن مصر نجحت في توقيت قياسي في كسب ثقة دول أوروبا القديمة أو الرئيسية، بريطانيا وفرنسا وألمانيا.
ولا ننسى أن الموقف البريطاني بالذات بدأ سيئا، حيث استدعت الخارجية البريطانية سفير مصر لديها وطالبت بضبط النفس، ودعا وزير الخارجية ويليام هيج في بيان له قيادات كل الأطراف بالعمل لخفض احتمال وقوع أعمال عنف من خلال الحوار وضبط النفس، كما أكد على أن بريطانيا تشارك بشكل وثيق في جهود دبلوماسية مكثفة تهدف إلى التوصل إلى حل سلمي لهذا المأزق، وبعدها بأيام، أعلن هيج وقف التعاون الأمني مع الجانب المصري وإلغاء عدد من اتفاقيات السلاح المبرمة بين الطرفين، في حين أبدت وسائل الإعلام المصرية استياءها من تزايد نفوذ قادة الإخوان والعناصر المتطرفة في بريطانيا، وهو ما دفعت بريطانيا نفسها ثمنا باهظا له لاحقا في صورة متطرفيها الذين ذهبوا للقتال مع داعش.
أما اليونان، التي تعد من أقرب الدول الأوروبية لمصر جغرافيا وتاريخيا وثقافيا، فقد كان موقفها مشرفا منذ اللحظة الأولى لاندلاع ثورة 30 يونيو، وعكس بحق النظرة العميقة والشاملة للعلاقات بين البلدين، إذ عارضت اليونان منذ البداية تناول الاتحاد الأوروبي لشئون مصر الداخلية بشكل سلبي، وأكدت ضرورة إتاحة المجال لمصر لإجراء الإصلاحات المطلوبة.
والأمر نفسه ينطبق على قبرص الذي قال رئيسها نيكوس أناستاسيادس إن بلاده شعرت منذ البداية بضرورة الوقوف مع الشعب المصري وإرادته، لأنها دولة كبيرة ومصدر أساسي لاستقرار المنطقة، وأكد صراحة ارتياحه لتولي الرئيس السيسي مهام الأمور في مصر، وكان الرجل من أوائل قادة الدول الذين زاروا مصر عقب ثورة 30 يونيو.

والأمر نفسه ينطبق على رئيس وزراء إيطاليا ماتيو رينزي الذي كان من أول كبار المسئولين الأوروبيين الذين يزورون مصر بعد الثورة، وبخاصة لحاجة البلدين إلى التنسيق فيما يتعلق بالوضع في ليبيا.
وعلى النقيض من ذلك، بقيت مواقف بعض الدول الأخرى مخيبة للآمال، فقد وجه وزيرا خارجية النرويج والسويد انتقادًا للموقف الأوروبي تجاه ما يجري في مصر، حيث عد وزير خارجية السويد أن 30 يونيو يعني إغلاقا لباب الديمقراطية في الدول العربية، وحث الاتحاد الأوروبي بأن يدافع عن الديمقراطية في مصر كما دافع عنها الاتحاد الافريقي حين علق عضوية مصر في المنظمة، ولكنها على أي حال مواقف لم ترق إلى درجة القطيعة بين مصر وهاتين الدولتين.
على الجانب الآخر من العالم، حدث تحول جذري في موقف الاتحاد الأفريقي تابعه العالم بعد مرور عامين على ثورة ٣٠ يونيو، إذ تراجع مجلس الأمن والسلم الأفريقي في يونيو ٢٠١٤ عن قراره السابق بتجميد عضوية مصر في أنشطة الاتحاد الأفريقي والذي سبق أن اتخذه بعد الثورة في محاولة للضغط على مصر للعودة إلى الاستقرار – من وجهة نظره - ويعد إلغاء القرار اعترافا واضحا بأن ما حدث في ٣٠ يونيو ثورة شعبية حقيقية، ويرجع ذلك بفضل التحركات المكثفة من جانب الخارجية المصرية مع عدد من العواصم الأفريقية في عهد الرئيس المؤقت السابق عدلي منصور، إلى جانب الجهود الحثيثة التي بذلتها عدد من دول الخليج لتوضيح الصورة المغلوطة عن الثورة لدى الدول الأفريقية.
وسرعان ما عادت مصر إلى أحضان الاتحاد الأفريقي، وسط ترحيب حافل، بمشاركتها في أعمال الدورة الـ٢٣ لقمة الاتحاد الأفريقي في يونيو ٢٠١٤، ومن بعدها في أديس أبابا في يناير الماضي، ثم الأخيرة في جوهانسبرج، كما شهدت العلاقات مع دول حوض النيل وعلى رأسها إثيوبيا تطورا لافتا للأنظار.
وعلى الرغم من أن جنوب أفريقيا كانت آخر دول القارة السمراء التي أقرت بشرعية 30 يونيو، و كانت معارضتها للثورة أحد أسباب تعليق عضوية مصر في الاتحاد الأفريقي لنحو عام، بسبب دعمها لجماعة الإخوان، فإن الزيارة التاريخية التي قام بها الرئيس جاكوب زوما لمصر في أبريل الماضي كانت نقطة تحول في الموقف الجنوب أفريقي، إذ بعثت رسالة واضحة لمصر

والعالم أجمع بأن جنوب أفريقيا تدعم إرادة المصريين وكل الخطوات التي تتخذها القيادة الحالية في سبيل إرساء الأمن والاستقرار.
وأسيويا، ومن اليوم الأول، أعلنت الصين احترامها الكامل لإرادة الشعب المصري، وأكدت على أن الشعبين الصيني والمصري تربطهما علاقات صداقة وتعاون لن تتغير مهما كانت الأوضاع، مشيرة إلى أن ما حدث في مصر شأن داخلي لا ينبغي التدخل فيه.
واتضح ذلك الموقف الإيجابي في زيارة الرئيس عبد الفتاح السيسي الناجحة إلى الصين والتي تم خلالها توقيع العديد من الاتفاقيات التجارية المهمة.
كما أيدت كوريا الجنوبية ثورة الشعب المصري في 30 يونيو، مؤكدة احترامها لاختيار المصريين، ومشددة على أن مستقبل مصر يحدده شعبها، وظهر هذا الدعم الكوري الجنوبي في اللقاء المهم أيضا بين الرئيس السيسي ورئيسة كوريا الجنوبية بارك كون هيه العام الماضي على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة، بالإضافة إلى زيارة رئيس الوزراء الكوري الجنوبي إلى مصر في نوفمبر الماضي والتي دعا خلالها الرئيس السيسي لزيارة سول.
كما كان لكوريا الشمالية ولا يزال موقف إيجابي تجاه مصر بعد ثورة 30 يونيو، وهذا ما أكده السفير الكوري الشمالي باك شون آبل الذي أعلن تأييد بلاده الكامل لمصر في مواجهة الإرهاب، فضلا عن اللقاء بين رئيس الوزراء إبراهيم محلب ورئيس هيئة مجلس الشعب الأعلى لكوريا الشمالية على هامش القمة الأفرو آسيوية بجاكرتا، حيث أكد المسئول الكوري الشمالي اهتمام بلاده بتدعيم العلاقات مع مصر.
وشهد الموقف الياباني تجاه مصر تحولا كبيرا منذ أحداث ثورة 30 يونيو، ففي البداية اتخذت اليابان موقفا أشبه بالتجاهل بإصدارها بيانا أوضحت فيه أن المشهد المصري ملتبس وغير قابل للتنبؤ، وأن اليابان تراقب بقلق تطورات الأوضاع في مصر، ولكن ذلك الموقف تغير تدريجيا مع قراءة الأحداث بصورة دقيقة، حتى وصل إلى نقطة تحول جذرية بزيارة رئيس الوزراء الياباني شينزو آبي إلى مصر في يناير الماضي، لتكون القاهرة أولى العواصم التي يزورها آبي بعد إعادة انتخابه للتأكيد على رغبة اليابان في تعميق التعاون مع مصر.
أما تركيا "المسكينة"، فقد تحولت من أقوى حليف لثورة 25 يناير بعد صعود جماعة الإخوان إلى السلطة لتصبح ألد الأعداء لمصر بعد ثورة 30 يونيو، إذ قادت ولا تزال حملة سياسية وإعلامية شرسة اختلفت درجاتها وتصاعدت

عقب الإطاحة بالرئيس المعزول محمد مرسي منذ عامين، بداية بتحريض رئيس الوزراء التركي آنذاك رجب طيب أردوغان على ضرورة التدخل الدولي لإعادة ما يعتبره "شرعية" إلى الإخوان، متهما الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي بـ"النفاق وتجاهل الديمقراطية" على حد تعبيره، انتهاء بتبادل طرد السفراء والدبلوماسيين بين الطرفين، ولم يقتصر الأمر على التصريحات والبيانات، بل امتد ليشمل اشتراكا في مؤامرات وخطط مشبوهة لإثارة الفوضى في مصر، عبر استضافة شخصيات وقيادات وقنوات إعلامية من الجماعة المحظورة ومؤيديها تمارس إرهابها ضد مصر انطلاقا من تركيا بدعم واضح من أردوغان الذي تراجعت شعبيته كثيرا ولم تعد بلاده نموذجا براقا لأي من دول المنطقة، سواء بسبب دورها الإثاري في مصر، أو بسبب دورها في ظهور ودعم تنظيم "داعش" الإرهابي.

https://youtu.be/pP0tjR5FH4g